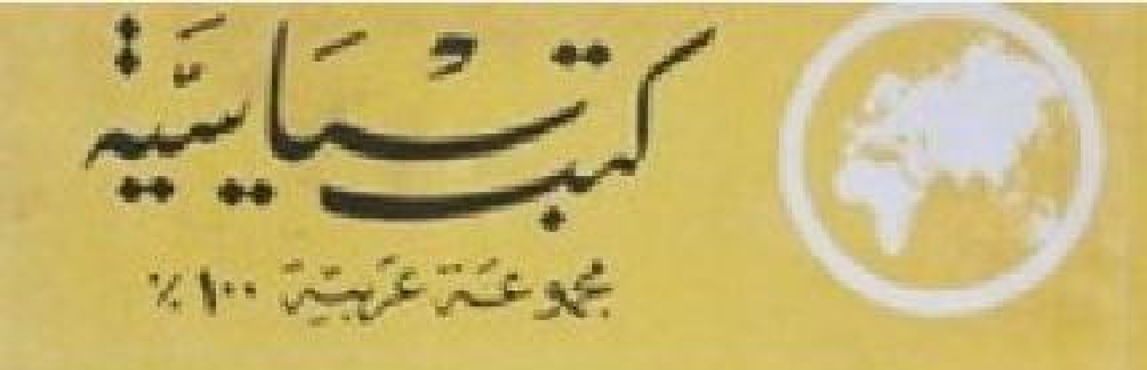


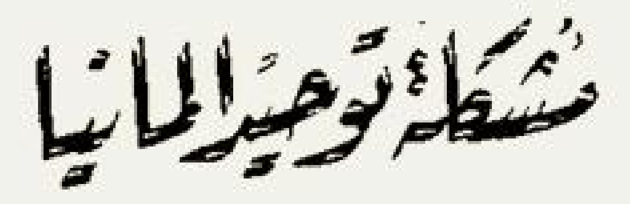
توحيد ألمانيا





الناشر : الدار القومية للطباعة والنشر

كتب سياسية



حمدي حافظ

مقدمة

ألمانيا قديما وحديثا :

يمتاز تاريخ ألمانيا من أقدم العصور بصفات خاصة تجعله تاريخا فريدا فى أوربا ، ولكى يمكن فهم تطور هـذا التاريخ فيجب الرجوع الى الوراء لمعرفة الاصل الذى يرجع اليه الشعب الألمانى الحالى .

فقد هاجرت بعض القبائل البربرية من أواسط آسيا فى عصر الرومان وقطنت المنطقة المسماة ألمانيا الآن ، وقد أطلق على احدى هـذه القبائل قبيلة الفرنج لأنها امتازت بالتفوق العنصرى على غيرها من قبائل وسط أوربا فى عهـد الامبراطور شرلمان عام ٨٠٠ م .

وفى عام ٨٤٣ م تنازل الامبراطور عن طريق معـاهدة « فيردون » عن الاراضى الواقعة شرقى الراين للامير الألمانى « لويس » ثم ضمت اليها بعض الاراضى الاخرى بعد توقيع معاهدة « ميرش » عام ٨٧ م وأصبحت ألمانيا تضم كل المناطق التى خصصت لها فى القرون الوسطى .

وبعد تتويج الملك أوتو فى عام ٩٣٨ ضمت ألمانيا الى الامبراطورية الرومانية المقدسة ، واستمرت عـدة قرون على هـذا الوضع حتى عصر الاصلاح وظهور مارتن لوثر وعنـدئذ

بدأ النزاع مع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ، واستمر حتى نشب الخلاف حول وراثة تاج بوهيميا الأمـر الذى أدى الى الحرب الثلاثينية بين عام ١٦١٨ وعام ١٦٤٨ وقد انتهت هـذه الحـرب بتدمير ألمانيا وبتقسيمها الى عـديد من الامـارات المستقلة .

وعند ظهور هذه الامارات بدأت قوة امارة بروسيا تحت حكم فردريك الأكبر (٤٠ — ١٧٨٦ م) تتبلور وتكبر بشـكل واضح ، واستطاع جيش بروسيا أن يهزم النمسـا فى عهـد ماريا تريزا بعد النزاع حول سيليسيا . وبعـد هزيمة نابليون فى معركة ووترلو عام ١٨١٥ بدأ الصراع بين النمسـا وبروسـيا وانتهى بهزيمة النمسا بعـد حرب دامت سبعة أسابيع فى عام ١٨٦٦ ، وتم تأسيس ماسـمى بالاتحاد الكونفدرالى للدول الشمالية الألمانية ، الذى سيطرت عليه بروسيا عام ١٨٦٧ .

وقد لعب بسمارك بعـد ذلك الدور الاول فى توحيد ألمانيـا الحديثة واستطاع أن يحقق هذه الوحدة عن طريق سلسلة من ثلاثة حروب ضد كل من الدنمارك عام ١٨٦٤ ، والنمسا عـام ١٨٦٦ وفرنسا عـامى ٧٠ — ١٨٧١ . وفى ينـاير ١٨٧١ أعلن تتويج الملك ولهلم الأول ملك بروسـيا امبراطورا على ألمانيا ، وذلك فى قاعة المرايا بقصر فرساى بجوار باريس .

وقـد قام ولهلم الثانى بعـزل بسمارك عام ١٨٩٠ واتبع سياسة توسعية كما عمـد الى تدعيم القوة البحرية والعسكرية

الأمر الذى أدى الى دخول ألمانيا الحرب العالمية الأولى ، ثم الى انهيار الامبراطورية الألمانية بعد هزيمة الجيش الألمانى وعصيان القوات البحرية فى كيل وهروب ولهلم الثانى الى هولندا .

واستطاع الديموقراطيون الاشتراكيون بزعامة « ايبرت شيديمان » انشاء جمهورية معتدلة ، وتم اصدار دستور لها عام ١٩١٩ الذى قضى بأن يرأس الجمهورية الجديدة رئيس منتخب لمدة سبعة أعوام عن طريق استفتاء عام ، وأن يكون برلمان من مجلسين ، الأول : يطلق عليه اسم رايخسرات ويمثل المقاطعات والآخر : يسمى رايخستاج ويمثل الشعب .

ولم تكن جمهورية ويمار مرغوبا فيها اذ اعتبرها الشعب مفروضة عليه وضد ارادته ونتيجة للهزيمة التى لحقت بألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى ، كما أن تكوين جمهورية لشعب محافظ كان مفاجأة غير متوقعة ، وزيادة على ذلك فقد كانت هناك الأعباء الضخمة التى فرضت على ألمانيا نتيجة انهزامها فى الحرب ، وكانت العملة قد انهارت تماما كما كانت التعويضات تسبب شللا كبيرا فى الحياة الاقتصادية .

وكانت كل هذه الظروف سببا فى ظهور هتلر ومناداته بالاصلاح فى وقت كان الشعب الألمانى يتطلع الى منقذ له من الأزمات التى وقع فيها ؛ ولم تعارض الهيئات والأحزاب ظهور هتلر لأن الشعب الألمانى أصبح يرى فيه منقذا ومساعدا له فى

الأزمة التى يعيش فيها .

وقد أخذ هتلر فى تحقيق كثير من الاصلاحات داخل ألمانيا بعد أن كانت دولة مهزومة تتحمل كثيرا من الأعباء والأزمات وبدأ يعيد تسليحها ، ثم انسحب من عصبة الأمم فى عام ١٩٣٥ ، وأعاد احتلال منطقة الراين ، وأنشأ حلفا مضادا لمنظمة الكومنترن مع اليابان ، ودعم علاقاته مع ايطاليا ، كما استطاع أن يضم النمسا الى ألمانيا فى مارس ١٩٣٨ والسوديت من تشيكوسلوفاكيا فى سبتمبر ١٩٣٨ ، واستطاع أيضا أن يكون ويخلق من ألمانيا دولة قوية عظيمة مرهوبة الجانب فى الفترة التى حكمها فيها ... ولكن تطور أهدافه فى التوسع عجل بنهايته وجعل الدول الأجنبية تنظر اليه على أنه يمثل خطرا مجسما لاستقلالها وحريتها ، الى أن أقدم على غزو بولندا بعد اتفاقه مع روسيا فى أول سبتمبر ١٩٣٩ الأمر الذى أدى الى اشتعال الحرب العالمية الثانية وهزيمة ألمانيا ثم تقسيمها الى مناطق احتلال كما سنرى فيما بعد ..

جمهورية ألمانيا الاتحادية :

وفى ٢٣ مايو ١٩٤٩ أعلنت حكومات كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة تكوين جمهورية ألمانيا الاتحادية من مناطق الاحتلال الغربية الثلاث الخاضعة لبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة على أن تكون عاصمتها مدينة بون بمنطقة الراين .

وقد تضمن دستور تلك الجمهورية أعظم المبادىء التى

تضمنها الاعلان الفرنسى لحقوق الانسان ، والتعديلات العشر الاولى للدستور الامريكى ، ولائحة الحقوق البريطانية ودستور ويمار ، ووافقت الجمعية التأسيسية البرلمانية على هذا الدستور فى ٨ مايو عام ١٩٤٩ ، كما وافق عليه المندوبون السامون للبلاد المحتلة فى ١٢ مايو من نفس العام .

وقد نص هذا الدستور على أن يتم اختيار رئيس الجمهورية الفدرالية لفترة خمس سنوات ، على أن يتكون البرلمان من مجلسين الأول يطلق عليه اسم « بندستاج » ويتم انتخابه لفترة أربع سنوات عن طريق انتخابات عامة . كما يتم تعيين المستشار (رئيس الوزراء) بقرار من رئيس الجمهورية ، وذلك بالرغم من أن مجلس البندستاج يحتجز لنفسه حق انتخاب المستشار .

وقد اختارت ألمانيا الاتحادية الاندماج فى تيار السياسة الغربية اذ أنها تتمشى مع مبادئها ومع الاتجاه الفكرى والمصلحة العامة للبلاد ، وعلى هذا الأساس انضمت ألمانيا الاتحادية الى منظمة حلف الاطلنطى فى ٢٦ مايو عام ١٩٥٢ .

وفى عام ١٩٥٦ أصدر البندستاج قانونا باباحة التسلح القومى فى ألمانيا ، على أن تكون هناك قوات لاتزيد على ١٢ فرقة توضع تحت ادارة القائد الأعلى للقوات المتحالفة التابعة لمنظمة حلف الاطلنطى .

وقد كان هناك اتجاه أتى من جانب الديموقراطيين

الاشتراكيين يشير الى أن الانضواء تحت سياسة التكتل الغربى قد عطل التفاوض لتوحيد ألمانيا ، ولكن قوة هذه الفكرة تلاشت فى يولية عام ١٩٥٩ عندما أعلن خروشوف أن الخط الذى يفصل بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية هو الخط الذى يفصل بين الشيوعية والرأسمالية والذى سوف تدافع عنه روسيا الى النهاية المرة !!

وقد تقدمت ألمانيا الاتحادية تقدما يدعو الى الدهشة فى هذه الفترة القصيرة من الزمن ، وكان للمعونة الأمريكية أثر كبير الى حدما فى هذا التطور السريع ، كما كان لسياسة السوق الحرة التى اتبعها ارهارد وزير اقتصادها أثر أكبر فى الانتعاش الاقتصادى ، وكانت نتيجة ذلك أن تطور الانتاج الصناعى تطورا ضخما ففى عام ١٩٥٣ زاد الانتاج بما يعادل ٥٩٪ عن انتاج عام ١٩٣٦ ، وقد زادت قيمة صادرات ألمانيا الاتحادية من عام ١٩٥١ الى عام ١٩٥٦ ثلاثة أضعاف وأخذت فى الزيادة حتى بلغت ٤ر٨ ضعفا فى عام ١٩٥٩ .

هذا وتشمل جمهورية ألمانيا الاتحادية عشر مقاطعات هى : همبورج ، وشلزويج هولشتين (وعاصمتها كيل) وسكسونيا السفلى (وعاصمتها هانوفر) وبريمن ، وشمال الراين وستفاليا (وعاصمتها دسلدورف) وبافاريا (وهى أكبر الولايات وعاصمتها مونيخ) ، وبادن ورتمبرج (وعاصمتها ستوتجارت) والراينلاند (أى منطقة الراين وعاصمتها ماينز . ، وهيس (وعاصمتها فيزبادن) ثم السار التى كانت آخر المقاطعات

المنضمة الى الجمهورية بعد الاستفتاء الذى تم فى سنة ١٩٥٧ (وعاصمتها ساربروكن) .

أما العاصمة الاتحادية فهى المدينة الجامعية الكبرى فى الراين .. مدينة بون .

جمهورية ألمانيا الديموقراطية :

وبعد اعلان قيام الجمهورية الاتحادية بقليل ، أعلن الاتحاد السوفيتى تكوين دولة أطلق عليها اسم جمهورية ألمانيا الديموقراطية فى ٧ أكتوبر عام ١٩٤٩ ، تشمل منطقة الاحتلال السوفيتى لشرق ألمانيا على أن تكون عاصمتها برلين الشرقية ، وقد قام مؤتمر الشعب باختيار مجلس للشعب وأطلق عليه اسم « فولكسرات » ، وحول هذا المجلس فى ٧ أكتوبر الى برلمان الشعب المؤقت المكون من مجلسين : مجلس الشعب ويسمى « فولكسكامير » ومجلس المقاطعات ويطلق عليه اسم «لاندركامير» وفى ١١ اكتوبر اختار المجلسان رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء .

وتشمل جمهورية ألمانيا الديموقراطية المنطقة الواقعة بين الالب والاودر ، وتضم براندنبرج وميكلنبرج ومنطقة ساكسونيا الصناعية وأراضى تورنجيا .

أما بالنسبة للأوضاع الاقتصادية فان مايقرب من ٣٢٪ من السكان يعملون فى الزراعة ، وقد تم تأميم جميع المؤسسات الصناعية الخاصة ، وهناك بعض الصناعات الهامة مثل صناعات النسيج والورق والزجاج وخاصة العدسات . ولاشك أن انتاجها

قد ارتفع عن المستوى الذى كان قائما فى ١٩٣٦ ، وكان ذلك نتيجة لمشروع السنوات الخمس ، وتقوم الشركات التجارية التى تمتلكها الدولة بأعمال التجارة الداخلية ، وتتركز صادرات الجمهورية فى الآلات والمعدات الهندسية والمواد الكيمائية ، كما أن وارداتها تتركز فى المواد الغذائية والمعدنية والنسيج .

وتنظر الدول الغربية الى ألمانيا الشرقية على أنها أهم دولة تدور فى فلك الاتحاد السوفيتى لأنها تمثل النفوذ السوفيتى العسكرى والسياسى داخل أوربا .

وقد رفضت الدول الغربية الاعتراف بها كدولة مستقلة لسببين ، أولهما : أن هذا الاعتراف يقضى على كل أمل فى اعادة توحيد ألمانيا ، وثانيهما : أن الدول الغربية ترى أنها احدى توابع الاتحاد السوفيتى وخاصة نظرا لاشراف سلطات الاحتلال السوفيتية المباشر ولهذا السبب فقد أعلن الاتحاد السوفيتى فى سبتمبر عام ١٩٥٧ — سيادة ألمانيا الشرقية الكاملة بقصد ادخالها فى أية مفاوضات لتوحيد ألمانيا وهو أمر لم تقبله الدول الغربية لأن ذلك يعنى اعترافها بوجود دولة ألمانيا الديموقراطية.

ومما هو جدير بالذكر أن الجمهورية العربية المتحدة لم تعترف بحكومة ألمانيا الديموقراطية ، ولكن نظرا لوجود روابط اقتصادية بين البلدين فقد اكتفى بافتتاح قنصلية فى القاهرة وحدها — الالمانية الديمقراطية — ولا توجد قنصلية عربية مماثلة بعد فى برلين الشرقية أو غيرها .. بل يوجد مكتب تمثيل تجارى فقط .

المشكلات الألمانية :

وتمثل مسألة توحيـد ألمانيا منـذ انتهاء الحرب الاخيرة العنصر الأساسى فى السياسـة الدولية بين الشرق والغرب فى أوربا . فلم تكن هزيمة ألمانيا وايقاف الحرب نهاية المطاف ووضع حد للمشاكل الدولية ولـكنها كانت فى واقع الأمر بداية طريق نحو مشكلة أوربية جـديدة ظهرت بسبب التقسيم الذى طبق على الأراضى الألمانية دون النظر الى الشكل والحدود الطبيعية او التاريخ للشعب الألمانى وأراضيه فضـلا عما يولده فى نفس البشر من مرارة وخصة فى نفس شعب وجد نفسه بعد اتحـاد مقسم تقسيما تفرضه القوة دون منطق وعقل ، كما وجد بلدانه وقراه مقسمة الى قسمين منفصلين تماما بالرغم من صلات اللغة والأصل والقرابة والتقاليـد والعادات وكل مامن شأنه تكوين الوحدة وتقويمها ..

أما الأراضى الألمانية التى قسمت الى قسمين .. بين الغرب والشرق فهى كالآتى :

الأراضى	المساحة بالميل المربع	تعداد السكان
غرب المـانيا (اطلق عليـه اسم جمهورية المـانيا الاتحادية)	٩٤ر٦٣٤	٤٩ر٨٤٢ر٦٢٤
شرق المـانيا (اطلق عليـه اسم جمهورية المانيا الديموقراطية)	٤٢ر٢٩٢	١٨ر٢٥٩ر٥٢٤

وأما الأراضى التى فقدتها ألمانيا وطرد سكانها الألمان منها، فتبين فى الجدول التالى :

الأراضى المفقودة	المساحة بالميل المربع	تعداد السكان
الأراضى الواقعة شرق الأودر نيسة (تسيطر عليها بولندا الآن)	٤٤ر٢١٥	٩ر٢٠٠ر٠٠٠
الجزء الشمالى من روسيا الشرقية (تسيطر عليه روسيا)	٦ر١٠٠	٥٥٠ر٠٠٠
جزء من الأرض إلى هولندا	٢٦	١٣ر٠٠٠
منطقة السار (عادت إلى المـانيا عام ١٩٥٧)	٩٩١	٩٤٣ر٠٠٠

ألمانيـــا
بين التقسيم والوحدة

مقدمة :

ترجع فكرة تقسيم ألمانيا الى ٢٢ شهرا بعد بداية الحرب العالمية الثانية ، ولم تكن هـــذه الفكرة بداية البحث فى تقسيم ألمانيا وانما سبق ذلك تفكير فى اقتطاع أجزاء من أراضيها لصالح بولندا . على أن التفكير الجدى فى تقسيم ألمانيا واقتطاع أجزاء منها جاء بعد أن دخلت كل من روسيا والولايات المتحدة الحرب وأصبح الوضع يتطلب دراسة شاملة للوسائل التى تؤدى الى اضعاف وتحطيم ألمانيا بعد أن ثبت من الحربين العالميتين الأولى والثانيـــة أن الشعب الألمانى يعـــود الى استعادة قواه بسرعة لايمكن توقعها .

وعند عقد مؤتمر طهران فى نهاية عام ١٩٤٣ كانت الفكرة الأساسية أمام الحلفاء الثلاثة الاتحـاد السـوفيتى والولايات المتحدة وبريطانيا هى الطريقة التى يمكن بها اضعاف ألمانيـــا ، وخرج المجتمعون بنتيجة عامة وهى أنه لكى يمكن الوصول الى هذه الطريقة فانه يجب أن يتم تقسيم ألمانيا الى منطقتين أو أكثر مع ضم جزء من أراضيها الى بولندا ، وهذا معناه تغيير التخطيط السياسى للأراضى الألمانية . وبالرغم من فشل مؤتمر طهران فى

الوصول الى قرار حاسم الا أنه اعتبر بداية الطريق أمام خطط الحلفاء فى المستقبل بالنسبة لوضع ألمانيا بعد الحـــرب . وكان لهذا المؤتمر أثر كبير فى رسم الخطوط العـامة لمؤتمرى يالتـا وبوتسـدام فيما بعد ، واعتبر مشروع روزفلت الذى قـدم فى هـــذا المؤتمر بـداية التفكير فى اضعاف قوة ألمانيا عن طريق تحطيم وحدتها . وكان هذا المشروع يتركز فى خلق خمس دويلات ألمانية لها حكومات ذاتية وهى :

١ ــ بروسيا الشرقية .

٢ ــ هانوفر والجزء الشمالى الغربى من ألمانيا .

٣ ــ ساكسونى ومنطقة ليبزج ، ودارمستاد ، وهس كاسيل والقطاع الجنوبى من نهر الراين .

٤ ــ بافاريا وبادن وورتمبرج .

هذا مع وضع القسمين التاليين تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة التى سوف توجد لخلق حكومة عالمية مستقبلا ..

٥ ــ كيل والقناة بما فيها هامبرج .

٦ ــ منطقتا السار والروهر .

ولكن هذا المشروع لم يؤخذ به بصفة نهائية وانما اعتبر فاتحة الطريق أمام فكرة التقسيم واضعاف ألمانيا . وبالرغم من الجهـــود التى بذلت فى ذلك المؤتمر الا أن عمـــله انتهى دون الوصول الى قرار حاسم فى هذا الشأن .

مؤتمر يالتا وفكرة التقسيم :

ابتدأ مؤتمر يالتا عمله فى ٤ فبراير ١٩٤٥ ، وكانت الأوضاع بدأت تتبلور كما بدأت بوادر الهزيمة تظهر على قوات المحور ولذلك امتازت قرارات هذا المؤتمر بأنها كانت تتخذ صفة الجدية والحسم وصفة الشعور بأن ميزان القوى أصبح يميل الى صالح الدول المتحالفة .

وقد كان روزفلت مترددا فى بداية الأمر فى التدخل بشكل كبير فى شئون أوربا الداخلية ولذلك كان يرى أنه من الصعب أن تبقى القوات الامريكية أكثر من سنتين فى أوربا ، وكانت نتيجة هذا الموقف أن وضع أمر اقرار شئون أوربا فى أيدى زعيمى الاتحاد السوفيتى وبريطانيا ، واعتبر روزفلت نفسه فى بداية الأمر وسيطا بين الدول الأخرى .

وعندما بدأ بحث المسألة الألمانية فى الاجتماع الثانى بعد الاجتماع الافتتاحى أبدى ستالين رغبته فى مناقشة المسائل التالية : ـ

١ ـ تقسيم ألمانيا على أساس ماتم بحثه فى مؤتمر طهران .

٢ ـ اختيار أحد نظامين للحكم فى ألمانيا : فاما حكومة مركزية لألمانيا أو حكومات منفصلة لأجزاء ألمانيا المختلفة .

٣ ـ تطبيق مبدأ التسليم دون قيد أو شرط .

٤ ـ نوع التعويضات وقيمتها .

ولكن تشرشل ذكر أن دراسة تقسيم ألمانيا لايمكن أن تتم فى مؤتمر يالتا فقط الذى كان مقررا أن يعقد لفترة لاتزيد عن

خمسة أوستة أيام ، لأن التقسيم يجب أن تسبقه دراسة تاريخية واقتصادية مفصلة ، ثم أكد أنه يوافق على مبدأ التقسيم ولكنه قرر أن هناك بعض المسائل قد تم الاتفاق عليها من ناحية المبدأ وهى :

١ ـ نزع بعض الأراضى من ألمانيا وخاصة تلك التى غزتها القوات الروسية ، على أن تضم هذه الأراضى الى بولندا .

٢ ـ وضع منطقتى الروهر والسار تحت سيطرة فرنسا أو جعلهما مستقلتين أو وضعهما تحت اشراف منظمة دولية لمدة معينة .

٣ ـ تقسيم بروسيا داخليا .

كما تم الاتفاق على مشروع التسليم وبقى بعد ذلك تقسيم مناطق الاحتلال للاشراف على مناطق ألمانيا .

ومما لاشك فيه أن مؤتمر يالتا يعتبر الرمز الذى حدد نوع سياسة الحلفاء فى نهاية فترة الحرب العالمية الثانية وماسوف تتبعه بعد انتهاء الحرب .

مؤتمر بوتسدام واتفاقية تقسيم ألمانيا :

وبعد أن تم دخول قوات الحلفاء برلين قامت سلطات الحلفاء مجتمعة باخطار الشعب الالمانى بقراراتها الاولى التى بحثت فى مؤتمر يالتا فأعلن فى ٥ يونية ١٩٤٥ ، أن حدود ألمانيا سوف تعود الى ما كانت عليه فى ٣١ ديسمبر ١٩٣٧ ، وأنها سوف تقسم الى أربع مناطق احتلال ، وأن حكومات كل من

الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا وحكومة فرنسا المؤقتة سوف تعين حدود ألمانيا أو أي جزء منها ووضعه بالنسبة للأراضي الألمانية . كما صدر قرار بانشاء قيادة عامة في كل منطقة لتتولى السلطات العليا .

وقد اجتمع الحلفاء الثلاثة في بوتسدام في ١٧ يونية ١٩٤٥ ، وكان الهدف من عقد المؤتمر هو بحث الوضع الدولي بعد انتهاء الحرب في أوربا ، وكان أول المتحدثين هو الرئيس ترومان الذي رأس المؤتمر فقدم مشروعا كانت أهم نقاطه مايلي :

١ ـ اقامة مجلس من وزراء خارجية الدول المتحالفة لبحث الأوضاع النهائية بعد الحرب .

٢ ـ رسم سياسة عامة بالنسبة لوضع ألمانيا بعد الحرب .

٣ ـ تحديد السياسة العامة التي سوف تتبع نحو ايطاليا .

٤ ـ تنفيذ ماجاء في قرارات مؤتمر يالتا بالنسبة « للمناطق المتحررة » .

ثم تبعه ستالين مقدما اقتراحا من ثماني نقاط يهمنا منها الآن النقاط الأربع التالية :

١ ـ تعويض تدفعه ألمانيا ويقدر بعشرة بلايين من الدولارات .

٢ ـ اشتراك السوفييت في الاشراف على منطقة الروهر .

٣ ـ الموافقة على تقسيم ألمانيا الى أربعة أقسام على أن يحتل الاتحاد السوفيتي ٤٠٪ من مساحة الأرض الألمانية كما

جاء في مشروع اللجنة الاستشارية الأوربية في يناير ١٩٤٤ والتي حددت خطوط تقسيم مناطق الاحتلال .

٤ ـ تخطيط السياسة الداخلية في المنطقة الغربية لألمانيا بنفس الطريقة التي تسير بها المنطقة السوفيتية .

وكان موقف بريطانيا في ذلك الوقت موقفا سلبيا نتيجة للخسائر الضخمة التي سببتها الحرب لها وانهكت قواها ، ونتيجة لتغيير الحكومة واحلال أتلي وبيفن محل تشرشل وايدن بعد سقوط حزب المحافظين وفوز حزب العمال . وكانت الدول المتحاربة الثلاث تعتبر ألمانيا عدوا انهزم تماما ، ومما عزز الفكرة احتلال الاتحاد السوفييتي للمنطقة الشرقية من ألمانيا ومطالبته بتدويل منطقة الروهر .

وفي الجلسة الثانية للمؤتمر التي عقدت في ١٨ يولية تم تكوين مجلس الحلفاء الأعلى للاشراف على ألمانيا ، وفي هذه الجلسة أيضا سأل رئيس وزراء بريطانيا السؤال التالي « ماهي ألمانيا ؟ » ثم اقترح بعد ذلك أنه يجب تحديد ألمانيا على أساس الأراضي التي كانت قائمة قبل الحرب ، وقد أجاب ستالين على هذا السؤال بقوله انه يجب أن يسأل عن «ماذا تبقى من ألمانيا؟» وبعد جدال اتفقت كل من روسيا وبريطانيا على الأخذ بوجهة نظر رئيس الولايات المتحدة الخاصة بجعل حدود ألمانيا في عام ١٩٣٧ هي قاعدة البحث .

وانتهى الأمر الى اتخاذ القرارات التالية التي أصبحت

أساسا للمنازعات بين الغرب والشرق حتى وقتنا هذا :

(أ) بالنسبة لمناطق الاحتلال :

قسمت ألمانيا (وفقا لتقسيمها فى ١٩٣٧) الى أربع مناطق احتلال ومدينة مشتركة الاحتلال هى برلين وهذه المناطق :

١ ــ الجزء الشرقى من ألمانيا ويحتله الاتحاد السوفيتى ويبلغ ٤٠٪ تقريبا من مساحة ألمانيا ، وهذا القسم يسمى اليوم « جمهورية ألمانيا الديموقراطية » .

٢ ــ منطقة احتلال بريطانية وتشمل الجزء الشمالى الغربى من ألمانيا .

٣ ــ منطقة احتلال أمريكية وتشمل الجزء الأوسط من ألمانيا .

٤ ــ منطقة احتلال فرنسية وتشمل الجزء الجنوبى الغربى من ألمانيا .

وقد تم توحيد هذه المناطق الغربية الثلاث فى عام ١٩٤٨ تحت اسم « جمهورية ألمانيا الاتحادية » .

(ب) بالنسبة للمناطق الممنوحة للدول المجاورة :

نصت قرارات مؤتمر بوتسدام على أن تبقى الأراضى التى وقعت تحت الادارة الروسية أو البولندية فى الجزء الشرقى من ألمانيا كما هى الى أن يتم تحديد وضعها عند توقيع معاهدة سلام وأصبحت الأراضى الثانية موزعة حسب الادارة التى أشرفت عليها عند انهزام ألمانيا مباشرة كالآتى :

١ ــ تبقى ادارة الاتحاد السوفيتى على الجزء الشمالى من بروسيا الشرقية حول منطقة كوينجزبرج على أن يحدد الوضع النهائى لها فى مفاوضات السلم المقبلة .

٢ ــ يبقى الجزء الشرقى من ألمانيا الواقع وراء الأودر نيسة الغربى ودانزنج تحت الادارة البولندية الى أن يتم الوضع النهائى لهذه الأراضى فى معاهدة السلم أيضا .

(ج) مدينة يحتلها الحلفاء الأربع :

نصت القرارات على تقسيم مدينة برلين الى أربع قطاعات:

١ ــ القطاع الشرقى ويحتله الاتحاد السوفيتى .

٢ ــ القطاعات الغربية الثلاثة وتحتلها الدول الغربية الثلاث : الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا .

واستمر هذا الوضع حتى الآن وسنرى فى فصل تال التطورات الخاصة بوضع هذه المدينة .

وبهذا اعتبرت قرارات مؤتمر بوتسدام الأساس الأول لتنظيم احتلال وتقسيم ألمانيا بعد الحرب ، الأمر الذى خلق المشاكل المستمرة التى كادت تؤدى الى قيام حرب عالمية ثالثة أكثر من مرة ..

التطورات التى نشأت بعد تقسيم ألمانيا حتى عام ١٩٤٩ :

ولم يكن فى تقدير الغرب أن اتفاق عام ١٩٤٥ على تنفيذ وتطبيق قرارات مؤتمر بوتسدام الخاصة بتقسيم ألمانيا الى مناطق سوفيتية وأخرى غربية سيخلق بعد مدة نظامين سياسيين

واقتصاديين مختلفين .. ولذلك قدم جيمس بيرنز وزير خارجية الولايات المتحدة فى فبراير ١٩٤٦ مشروع معاهدة بين الدول الأربع الكبرى الى وزراء خارجية كل من الاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا يتم بمقتضاه السيطرة والاشراف على نزع سلاح ألمانيا لمدة ٢٥ عاما ، ولكن مولوتوف طالب بمد هذه الفترة الى ٤٠ عاما فوافق بيرنز . كما اقترح الأخير :

١ ــ تعويض روسيا بما يوازى ١٠ بليون دولار من الصناعات الألمانية .

٢ ــ اشتراك السوفييت فى الاشراف على منطقة الروهر .

٣ ــ تخطيط السياسة الداخلية فى المنطقة الغربية من ألمانيا نفس الطريقة التى تسير بها المنطقة السوفيتية ، وقد استخدم لفظ Domeratizatior أى تطبيق النظام الديموقراطى.

وسارت الظروف السياسية فى مجراها الطبيعى المرسوم بالنسبة لوضع ألمانيا الى أن نبت مشروع اصدار العملة فى عام ١٩٤٨ فرفض الاتحاد السوفيتى أن تكون العملة التى يصدرها بنك ألمانيا الغربية هى العملة السائدة فى المنطقة السوفيتية ومما زاد من حدة الانفصال والنزاع هو رفض الدول التى وقعت تحت الادارة السوفيتية قبول مشروع مارشال الخاص باعادة تعمير أوربا بعد الحرب ، ونتيجة لهذا الموقف وللحصار الذى فرضته السلطات السوفيتية على برلين عام ١٩٤٨ ــ (رفع عام ١٩٤٩) ــ تكتل المندوبون الاداريون للدول الغربية وقاموا

بتوحيد المناطق الغربية الثلاث فى منطقة واحدة ، وصدر فى ٢٣ مايو ١٩٤٩ بناء على ذلك ماسمى بالقانون الأساسى لجمهورية ألمانيا الاتحادية الذى تم بمقتضاه توحيد مناطق الاحتلال الغربية الثلاث تحت اسم « الجمهورية الألمانية الاتحادية »

وقبل هذا التاريخ بأسبوعين اجتمع وزراء خارجية الدول الأربع فى باريس ، واقترح « دين أتشيسون » وزير خارجية الولايات المتحدة تطبيق المقترحات الثلاثة التالية التى قدمها فى مؤتمر بوتسدام ورفضها فى ذلك الحين : أن يقوم الاتحاد السوفيتى بالاشتراك فى اللجنة العليا للحلفاء ، وعدم تطبيق الحقوق الممنوحة لقوات الاحتلال بطريقة تحد من ممارسة ألمانيا لحريتها ، وأن تمنح ألمانيا فرصة للتحالف مع الدول تحالفا سليما لأهداف سياسية واقتصادية مع استبعاد الأهداف العسكرية ولكن فيشنسكى الذى كان يمثل الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت رفض قبول هذه الاقتراحات ، وكان هذا الرفض سببا قويا لدفع الدول الغربية الثلاث الى تركيز قواها جميعا لوضع القانون الأساسى وتكوين ماسمى اليوم بالجمهورية الاتحادية الألمانية .

ومما لاشك فيه أن هذا الموقف من جانب الاتحاد السوفييتى والاجراءات التى اتبعها الجانب الغربى قد تسببت بشكل ملموس فى خلق فرق واضح تماما بين مناطق الاحتلال وقد كان فشل مؤتمر باريس سببا فى ظهور الخلاف الكبير بين

السياسة الغربية والسياسة السوفيتية . وكان الاجراء الذى تم بتوحيد المناطق الغربية سببا دعا مولوتوف الى القول بأن الخطة الانجلو ــ أمريكية تهدف الى اقامة الجزء الغربى من ألمانيا أساسا لتوسيع النفوذ الاستعمارى . الانجلو ــ أمريكى ، الأمر الذى لم يحدث فى الواقع .. اذ كان ما حدث فعلا هو خطوة نحو ايجاد وحدة ألمانية . .

المحاولات الأولى لاعادة توحيد ألمانيا :

ثم بدأ الصراع وبدأت حركة الانفصال بين شقى ألمانيا تتبلور وتظهر منذ عام ١٩٤٨ ، ووضحت السياسة التى كانت تهدف اليها كل دولة من دول الاحتلال بالنسبة لألمانيا والتى كانت تتركز فيما يلى :

(ا) بالنسبة للدول الغربية الثلاث : كانت تهدف الى الابقاء على ألمانيا ضمن النفوذ والنطاق الغربى ، وكانت تحاول بث الروح الغربية فيها على أساس الديموقراطية الحرة تمهيدا للوحدة .

(ب) أما بالنسبة للاتحاد السوفييتى : فانه كان يهدف الى تطبيق الديموقراطية السوفيتية Soveitization Domocratization كما كان يهدف ــ كما ذكر فى كثير من رسائله ــ الى ضرورة عدم تمكين ألمانيا من القوة حتى لا تتغلب عليها الروح العسكرية وتذهب روسيا ثانية ضحية لها .

وتطورت الظروف بعد ذلك فأصبح انقسام ألمانيا والحواجز

السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى فرضت سببا كبيرا فى تباين وجهات النظر وفى اشتداد الصراع بين المعسكرين وأصبحت نقطة الصراع والنزاع فى أوربا .

وفى ٤ أكتوبر ١٩٥١ وجهت حكومة ألمانيا الاتحادية مذكرة الى حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تطلب منها التدخل للعمل على توحيد ألمانيا كما كانت فى عام ١٩٣٧ ، وبناء على هذه المذكرة قامت الحكومات الثلاث بعرض هذه المسألة على الجمعية العامة للأمم المتحدة التى كانت منعقدة فى باريس فى ذلك التاريخ . وفى ١٩ ديسمبر من نفس العام اتخذت الجمعية العامة قرارا بأغلبية ٤٥ صوتا ضد ٦ أصوات وامتناع ٨ عن التصويت يقضى بتكوين « لجنة للبحث فى اجراء انتخابات حرة فى كل ألمانيا » وكونت اللجنة ووصلت الى ألمانيا فى مارس ١٩٥٢ ، وقامت باجراء بعض المباحثات والدراسات ولكنها لم تستطع اتمام مهمتها نظرا لصعوبة دخولها ألمانيا الشرقية .

وفى بداية أغسطس التقى أعضاء اللجنة فى جنيف وقرروا تأجيل مهمة اللجنة الى أجل غير مسمى نظرا للصعوبات التى لاقتها فى جمع المعلومات المطلوبة وفى الاتفاق مع حكومة ألمانيا الديموقراطية .

وفى مارس ١٩٥٢ قدمت حكومة الاتحاد السوفييتى مذكرة الى حكومات الغرب الثلاث رسمت فيها مشروع معاهدة السلام مع ألمانيا وكان يشمل النقاط التالية :

١ ـ توحيد ألمانيا مع نزع سلاحها حتى يمكن ضمانها كدولة محبة للسلام .

٢ ـ اقامة نظام ديموقراطى فى دولة متحدة بما يضمن حق مساواة بين جمهورية ألمانيا الديموقراطية وألمانيا الاتحادية وعدم امتصاص الأولى داخل التكوين الغربى .

٣ ـ سحب جميع القوات الأجنبية من ألمانيا على شرط أن تبتعد ألمانيا عن التكتلات العسكرية .

٤ ـ ضمان قيام الحقوق الأساسية للحريات فى ألمانيا بعيدا عن المؤثرات الخارجية وقد رفضت حكومة ألمانيا الاتحادية وحكومات الغرب الثلاث هذا المشروع على أساس انه محاولة من جانب السوفييت لعزل ألمانيا عن دول العالم واضعافها حتى يسهل عليها ابتلاعها بعد ذلك .

وفى الفترة من ٢٥ يناير الى ١٨ فبراير ١٩٥٤ اجتمع مجلس الحلفاء الخاص بالاشراف على قطاعى برلين لبحث مسألة اعادة توحيد ألمانيا ولكنه لم يستطع التوصل الى اتفاق مقبول، ولم تكن مقترحات الاتحاد السوفييتى تخرج عن محاولة ابعاد ألمانيا بشقيها ، عن التكتل الدولى وعن محاولة نزع سلاحها ، بينما كان الغرب يحاول فتح الفرصة أمام ألمانيا لاختيار الطريق الذى ترتضيه ورسم السياسة التى تلائمها طالما لا تتعارض مع

السلام العالمى وطالما أنها سوف تصبح دولة حرة مستقلة ومتحدة .

مؤتمر جنيف ومسألة توحيد ألمانيا ـ عام ١٩٥٥

ثم أجريت عدة محاولات ومشاورات قبل عقد مؤتمر الأقطاب فى جنيف فى يوليه ١٩٥٥ انتهت بوضع الخطوط الرئيسية للمناقشات التى دارت فى هذا المؤتمر وكانت تتركز حول :

١ ـ مسألة نزع السلاح .

٢ ـ مسألة اعادة توحيد ألمانيا

٣ ـ مشاكل الشرقين الأوسط والأقصى

٤ ـ مسألة السلام العالمى والعلاقات بين الشرق والغرب وبعض المشاكل الأخرى

وبالرغم من أن نصيب امكانية اعادة توحيد ألمانيا من هذه المناقشات كان كبيرا فان المناقشات دارت بين الأقطاب الاربعة وانتهت بتحويل هذه المشكلة الى مؤتمر وزراء الخارجية لدراستها واصدار التوصيات بشأنها ، ولكن الجهود والمحاولات فشلت نظرا لتباين وجهات النظر التى لم تتحول كثيرا عما سبق ذكره . وقد أصدر المؤتمر بعد انتهائه بيانا يعتبر وثيقة رسمية لامكانية اعادة توحيد ألمانيا يتضمن مايلى :

« ان رؤساء الحكومات ـ بصفتهم مسئولين عن اقرار

المسألة الألمانية واعادة توحيد ألمانيا ـ قد اتفقوا على أن اقرار المسألة الألمانية واعادة توحيد ألمانيا عن طريق اجراء انتخابات حرة هى الوسيلة الوحيدة التى تتمشى مع المصالح القومية للشعب الألمانى ومن أجل الأمن الأوروبى ، وبالرغم من أن مؤتمر جنيف لم يؤت ثمارا فعلية وسريعة بالنسبة لمسألة اعادة توحيد ألمانيا الا أنه اعتبر خطوة جدية وأساسية نحو ايجاد تفاهم حول حل هذه المشكلة ، ومحاولة كبيرة لفتح الباب أمام المطالبة باعادة هذه الوحدة .

اثنتا عشرة نقطة فى مذكرة الغرب .

واستمر الوضع بعد مؤتمر جنيف فى محاولات يائسة لتقريب وجهات النظر لحل مسألة التوحيد دون تغير الى أن تكهرب الجو السياسى العالمى عندما أعلنت أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا أنها مستعدة للبحث مع روسيا فى توحيد ألمانيا وعقد معاهدة للامن الأوروبى فى أى وقت تلوح فيه فرصة حقيقية لاصابة التقدم فى هذا المضمار ورفضت الدول الأربع حياد ألمانيا ثمنا لتوحيدها ، وأصرت على أن يكون من حق ألمانيا بعد التوحيد البقاء فى نظام الدفاع الغربى اذا شاءت ذلك وقد تضمن البيان اثنتى عشرة نقطة هى :

١ ـ يجب أن يكون لألمانيا الحق فى اختيار نوع حكومتها

٢ ـ العمل على توحيد ألمانيا هو مسئولية أمريكا

وبريطانيا وفرنسا وروسيا بالتعاون الفعال مع الألمان .

٣ ـ الوحدة ضرورة لتخفيف التوتر الدولى وضمان السلام .

٤ ـ يجب أن تتألف حكومة ألمانيا بالانتخابات فى الشطرين .

٥ ـ لا يمكن تأليف حكومة ألمانية سوى عن طريق برلمان الحكومة الموحدة المنتخبة .

٦ ـ لايمكن وضع ألمانيا على الحياد ، ويجب أن يكون لها الحق فى الانضمام الى الأحلاف .

٧ ـ اذا تم توحيد ألمانيا فان مصالح الأمن الخاص بجاراتها سيكون موضع اعتبار وحماية وفقا لما وعدت به الدول الغربية فى مؤتمر جنيف عام ١٩٥٥ .

٨ ـ لا تصر الدول الغربية على عضوية ألمانيا فى حلف الأطلنطى ، وانما تصر على أن يكون لها حق تقرير البقاء فى العضوية .

٩ ـ اذا انضمت حكومة ألمانيا بعد توحيدها لحلف الأطلنطى ، فان دول الغرب ستكون مستعدة لاعطاء السوفييت وغيرهم من دول أوروبا تأكيدات فى نطاق نظام الأمن الأوروبى .

١٠ ـ وجود حلف الأطلنطى لا يمكن أن يكون موضوع مفاوضات مع الاتحاد السوفييتى .

١١ ـ لن تعقد دول الغرب اتفاقا لنزع السلاح من شأنه عرقلة الوحدة الألمانية ومنعها ، اذ يجب تحقيق الوحدة قبل عقد الاتفاق الشامل على نزع السلاح .

١٢ ـ كل التدابير الخاصة بنزع السلاح والتى تهم أوربا يجب أن تقرها هذه الدول الأوربية صاحبة الشأن ، ويجب أن يكون توحيد ألمانيا موضع الاعتبار فيها .

وكان لهذه المذكرة الوقع الشديد لدى الاتحاد السوفيتي مما دعا خروشوف الى أن يعلن فى ١٩ أغسطس تحذيرا الى الولايات المتحدة بأنها ستتعرض لخطر الهجوم بالقذائف الذرية اذا نشبت الحرب بسبب ألمانيا ، ووصف اقتراحات الغرب المعروضة فى مذكرة الاثنتى عشرة نقطة الخاصة بتوحيد ألمانيا على أساس اجراء انتخابات حرة بأنها نفاق ، وطالب بخفض القوات المسلحة بألمانيا وازالة القواعد الغربية منها .

وأعلن وزير خارجية الاتحاد السوفييتى أن المذكرة تدور حول نفس المسائل والمقترحات التى قدمها الغرب فى مؤتمر جنيف ، وهى تهدف فى الواقع الى توسيع الاحتكارات والتوسع العسكرى الغربى فى ألمانيا لكى تدخل كل ألمانيا بعد اعادة الوحدة ضمن حلف الأطلنطى . وحمل الوزير السوفيتي الدول الغربية مسئولية الوضع فى ألمانيا وبأنها جميعها مسئولة عن حماية الدول المجاورة من تهديدات ألمانيا لها أو للسلام العالمى.

ثم بدأ يسرد رأى الحكومة السوفييتية فى المذكرة المقدمة سابقا : ويتلخص الرأى فيما يلى :

١ ـ ان سياسة الدول الغربية لاتسمح بتطبيق السياسة المتفق عليها بين الدول المتحالفة وهى الخاصة بنزع سلاح ألمانيا وتطبيق النظام الديمقراطى فيها حسبما تفهمه روسيا .

٢ ـ ان الاتحاد السوفيتى على استعداد فى أية لحظة لبحث خلق شعب ألمانى متحد تسوده الديموقراطية ويعمل من أجل السلام العالمى .

٣ ـ ان حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية ترفض الدخول فى مفاوضات مع حكومة ألمانيا الديمقراطية لبحث مسألة اعادة التوحيد ، وهى تفضل أن تتحدث عن مسألة اعادة التوحيد مع دول ليست ألمانية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وعلى هذا الأساس فان حكام ألمانيا الاتحادية يشعرون بالولاء لهذه الدول الغربية أكثر من شعورهم بالولاء للشعب الألمانى !! وعلى ذلك فلن يمكن حل مشكلة اعادة الوحدة بعيدا عن الشعب الألمانى عن طريق هذه الدول التى ترفض اقامة انتخابات عامة حرة لكل ألمانيا .

٤ ـ ان السياسة التى تتبعها الدول الغربية وحكومة ألمانيا الاتحادية فى ألمانيا الاتحادية والتى تهدف الى ادماج دولة مسالمة مثل ألمانيا الديموقراطية تحت لوائها داخل نطاق حلف الأطلنطى ، يجب أن ينظر اليها على أساس أنها غير واقعية

وأنها سوف تؤدى الى حرب أهلية فى كل ألمانيا نتيجة لاختلاف النظرة الى مثل هذا الوضع .

وبهذا الرد وضع الاتحاد السوفييتى خطوطاً عريضة لاستحالة الاتفاق على حل مشكلة اعادة التوحيد بين شقى ألمانيا على الأسس التى رسمتها المقترحات الغربية أو التى اقترحها الاتحاد السوفييتى نفسه وسبقت له الموافقة عليها .

اقتراح الاتحاد السوفييتى بتكوين اتحاد كونفدرالى (١) بين شقى ألمانيا .

ثم سلم وزير خارجية روسيا أندريه جروميكو الى سفير ألمانيا الاتحادية فى روسيا مذكرة فى ٧ سبتمبر ١٩٥٧ ردا على مذكرة ألمانيا الاتحادية التى قدمت فى ٣٠ مايو ١٩٥٧ . وقد بدأت المذكرة السوفييتية بشرح المحاولات التى قام بها الاتحاد

(١) يوجد نوعان من الاتحاد : الاول هو الاتحاد الفيدرالى ويكون النظام فيه قائما على اساس وجود حكومة فدرالية ترسم السياسة العامة للدولة سواء كانت داخلية أو خارجية اوعسكرية او مالية وقراراتها ملزمة لجميع اقسام الاتحاد مثل الولايات المتحدة والمانيا الاتحادية اما الاتحاد الكونفدرالى فهو نوع من الاتحاد تكون فيه صفة الاستقلال التام غالبة . ويكون لكل قسم حكومة خاصة ترسم السياسة العامة والخاصة لهذا القسم . ويكون اختصاص الحكومة الكنفدرالية هو وضع تخطيط عام للسياسة الخارجية العامة والشئون الحربية كما هو الحال بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة اليمنية .

السوفييتى من مؤتمر بوتسدام حتى ١٩٥٢ لاقامة وحدة ألمانيا على أسس سياسية واقتصادية ، ادعى أن الجمهورية الاتحادية الألمانية بمعاونة أعضاء منظمة حلف الأطلنطى تهدف الى اعادة العسكرية الى ألمانيا وزيادة الاستعدادات لرفع قوة وقدرة القوات العسكرية الضاربة . ثم تدرجت المذكرة الى الحديث عن ادخال الأسلحة النووية فى ألمانيا الاتحادية فوصفتها بأنها محاولة مادية لاعادة الروح العسكرية الى ألمانيا ، وأن هذا الاجراء يعنى ادماج ألمانيا الاتحادية فى معسكر حلف الأطلنطى بدرجة تؤدى الى زيادة خطورة الوضع السياسى العام فى القارة الأوربية . وأكدت المذكرة أن ماتطلبه ألمانيا الاتحادية من اجراء انتخابات فى كل أنحاء ألمانيا يعتبر محاولة من جانبها لامتصاص أول دولة مسالمة فى تاريخ الشعب الألمانى (ألمانيا الديموقراطية) ، وبهذا الوضع تحاول حكومة ألمانيا الاتحادية تقديم ، الحقائق على أساس أن اعادة توحيد ألمانيا سوف يتم بواسطة الدول الغربية فقط ولكن لن يكون هناك اتفاق حول هذه المسألة الا بالاتفاق بين دولتى ألمانيا ، والطريق الوحيد لاعادة التوحيد هو المفاوضات بين كل من جمهورية ألمانيا الديموقراطية وجمهورية ألمانيا الاتحادية .

وكانت حكومة ألمانيا الديموقراطية قد قدمت مذكرة فى ٢٧ يولية ١٩٥٧ الى الاتحاد السوفييتى وضعت فيهافكرةتكوين اتحاد كونفدرالى بين شطرى ألمانيا وهو عبارة عن اتحاد تتفق

عليه دولتا ألمانيا المستقلتان لرسم سياسة مشتركة بالنسبة للمسائل الهامة التى تخص الحياة القومية للشعب الألمانى بوجه عام مثل الموضوعات التالية :

١ ـ تحريم انتاج ووضع القنابل والأسلحة النووية الأخرى فى الأراضى الألمانية وتحريم أى نوع من الدعاية يكون فى صالح الحرب النووية .

٢ ـ انسحاب دولتى ألمانيا المستقلتين من حلفى الأطلنطى ووارسو ، وفرض رقابة على القوات المسلحة .

٣ ـ توجيه نداء مشترك أو فردى الى الدول الأربع لسحب قواتها من ألمانيا تدريجيا وبأسرع وقت ممكن .

وقد أكدت حكومة ألمانيا الديموقراطية أن الموافقة على هذه الشروط الثلاثة سوف تؤدى الى خلق اتحاد كونفدرالى ألمانى ، وأن الامكانيات سوف تتوفر لتوحيد ألمانيا عن طريق هذا النوع من الاتحاد الكونفدرالى .

والواضح من هذا المشروع الذى اقترحته ألمانيا الديموقراطية وقدمته عن طريق الاتحاد السوفييتى أنه يمثل رغبة الاتحاد السوفييتى فى عدم تنفيذ اعادة توحيد ألمانيا بطريق اجراء انتخابات عامة حرة فى شطرى ألمانيا ، اذ أن الهدف الذى رسمته المذكرة من وراء الاتحاد الكونفدرالى لم يتعد المطالب التى يسعى الاتحاد السوفييتى الى تحقيقها فى تلك المنطقة .

ولذلك رفضت حكومة ألمانيا الاتحادية مشروع تكوين ألمانيا الكونفدرالية فى مذكرة أرسلتها الى الاتحاد السوفييتى فى يناير ١٩٥٨ ، وطالبت باجراء انتخابات حرة لألمانيا بشقيها ..

مشروع رباكى واقتراحات السوفييت :

وفى ديسمبر ١٩٥٧ قدم مسيو «رباكى» رئيس وزراء بولندا مشروعا اقترح فيه انشاء منطقة منزوعة من السلاح النووى فى وسط أوربا تضم ألمانيا بشقيها الشرقى والغربى .

وقد قام بولجانين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى فى ذلك الوقت بتأييد اقتراح رباكى والتحدث عن مسألة الاتحاد الكونفدرالى بين قسمى ألمانيا وعضوية ألمانيا الاتحادية فى حلف الأطلنطى ، فأرسل مذكرة الى الحكومات الأعضاء فى حلف الأطلنطى جميعا وحكومة سويسرا والأمم المتحدة ، وقد جاء فى هذه المذكرة بعض الموضوعات أهمها :

١ ـ بالنسبة لمقترحات رباكى الخاصة باقامة منطقة حرة منزوعة السلاح النووى وسط أوربا ، قالت المذكرة ان حكومات كل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية قد وافقت على الانضمام الى مثل هذه المنطقة بشرط أن ترفض حكومة ألمانيا الاتحادية اقامة منطقة للاسلحة النووية فى أراضيها ، أى أن تنفيذ اقتراح اقامة منطقة منزوعة السلاح يتوقف على قبول حكومة ألمانيا الاتحادية له . كما أكدت المذكرة أنه من غير المحتمل أن يوجه هجوم ذرى ضد هذه الدول المحايدة والتى

لاتستخدم أراضيها كقاعدة للأسلحة النووية . وذكرت أن الدول الكبرى سوف تقوم بحماية وتقوية هذا النوع من الحياد الذرى للدول المنتمية الى هذه المنطقة الحرة المنزوعة الاسلحة النووية عن طريق ضمانات دولية .

٢ ــ سوف يؤدى توقيع اتفاق عدم اعتداء بين دول حلف الأطلنطى ووارسو الى تحول ملموس فى الموقف الدولى نحو الهدوء والسلام . وقد قالت المذكرة أن الجميع يعرفون أن حكومة ألمانيا الاتحادية قد أعلنت عند توقيع اتفاقية باريس عام ١٩٥٤ أنها ملتزمة بعدم استخدام القوة لتغيير الاوضاع الحالية بالوسائل السلمية ، ولذلك فلا يوجد أى مانع أمام حكومة ألمانيا الاتحادية لتوقيع اتفاق عدم الاعتداء بين حلفى الأطلنطى ووارسو (١) .

(١) تم تكوين حلف شمال الاطلنطى فى عام ١٩٤٩ بعد التطورات السياسية التى طرأت بعد أن انقسم العالم الى معسكرين : المعسكر الشرقى ويضم الاتحاد السوفيتى والدول التى تدور فى فلكه . والمعسكر الغربى ويضم الولايات المتحدة وجميع دول أوربا الغربية وتركيا وبعض البلدان الاخرى فى آسيا وافريقيا ودول أمريكا اللاتينية ؛ وقد ضمت منظمة حلف شمال الاطلنطى عشر دول أوربية بالاضافة الى الولايات المتحدة وكندا وهى : بلجيكا . والدنمارك . وفرنسا . وبريطانيا . وايسلانده . وايطاليا . ولكسمبورج . وهولندا . والنرويج . والمانيا الغربية . واليونان . وتركيا . والولايات المتحدة . وكندا . وذلك بالاضافة الى ارتباط اسبانيا باتفاقية عسكرية ثنائية مع الولايات المتحدة =

٣ ــ أن يتم بحث مسألة تخفيض التسلح وسحب القوات الأجنبية من أراضى الدول المشتركة فى حلفى الأطلنطى ووارسو ، وذلك بالاضافة الى حل جميع القواعد العسكرية فى البلدان الأجنبية .

٤ ــ طلبت المذكرة وقف حرب الدعاية التى تشنها حكومة ألمانيا الاتحادية ضد الاتحاد السوفيتى .

٥ ــ أن الحل الوحيد لمشكلة توحيد الشعب الألمانى ــ مع ملاحظة استبعاد القوة ــ هو الاتفاق بين دولتى ألمانيا على أساس الاعتراف باستمرار المحافظة على المصالح الخاصة

= وهو يعتبر ارتباطا غير مباشر مع حلف الاطلنطى وكان الهدف الاساسى الذى انشئت من اجله هذه المنظمة هو أن تقوم الولايات المتحدة بمساعدة الدول الاوربية الحليفة لها عسكريا حتى تستطيع ان تقف فى وجه الخطر السوفيتى التوسعى ، وكذلك ضمان التفوق والسيطرة الغربية على المحيط الاطلنطى نفسه .
ورأت روسيا أن هذا التكتل الغربى والتجهيزات العسكرية والقواعد العسكرية داخل دول أوربا يعتبر تهديدا مباشرا لسلامة اراضيها ، ورأت أن وجود اجهزة المخابرات والدعاية الخاصة بمنظمة حلف الاطلنطى يعتبر تهديدا اكثر خطورة لها فانشأت « منظمة حلف وارسو » عام ١٩٥٢ كاجراء مضاد وضمت اليه جميع دول الكتلة السوفيتية فى أوربا الشرقية ، وهدفه تنظيم القوى العسكرية للدول الشيوعية لمواجهة خطر القواعد العسكرية والقوة الحربية لمنظمة حلف شمال الاطلنطى . وهذه الدول هى : روسيا والبانيا وبلغاريا والمانيا الشرقية وبولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا .

وسوف يؤدى هذا الى اقامة اتحاد كونفدرالى ألمانى يضم شرق ألمانيا وغربها .

وقد رد مستشار ألمانيا الاتحادية أديناور على هذه المذكرة بأخرى فى ٢٠ يناير ١٩٥٨ رفض فيها اقتراح حكومة الاتحاد السوفييتى وحكومة ألمانيا الديمقراطية بقيام اتحاد كونفدرالى بين شقى ألمانيا . وكانت هذه المذكرة تتضمن النقاط التالية :

١ — أن منظمة حلف الأطلنطى قد أنشئت لضمان حرية وأمن أعضائها من الدول ، اذ تقوم بحفظ السلام فى أوربا وفى العالم أجمع ، وأنها قائمة على مبادىء الأمم المتحدة التى تمنع قيام أى اعتداء ضد الدول .

٢ — أن جمهورية ألمانيا الاتحادية هى الدولة الوحيدة ذات السيادة التى أعلنت عدم تأييدها لانتاج الأسلحة النووية ، وأن الوضع الذى أوضحه بولجانين فى مذكرته من أن الحرب الذرية لا تعرف حدودا جغرافية هو تعبير سليم فى الواقع الا أنه لن يمكن ضمان حماية البلدان المنزوعة السلاح من خطر الهجوم الذرى .

٣ — أما بالنسبة لتوحيد ألمانيا فقد اقتبس اديناور فى مذكرته ماورد فى قرارات مؤتمر جنيف الذى عقد فى عام ١٩٥٥ وهى « أن رؤساء الحكومات بصفتهم مسئولين عن اقرار المسألة الالمانية ، واعادة توحيد ألمانيا عن طريق اجراء انتخابات حرة هى الوسيلة الوحيدة التى تتمشى مع المصالح

القومية للشعب الألمانى ، ومن أجل الأمن الأوربى » وعلى ذلك فان الاقتراح الخاص باقامة اتحاد كونفدرالى بين شطرى ألمانيا اقتراح يستحيل تنفيذه .

٦ — وبهذه المذكرة رسمت حكومة ألمانيا الاتحادية خطا عاما بالنسبة لمشروع رباكى وبالنسبة للاتحاد الكونفدرالى وهو الرفض التام لحياد ألمانيا من ناحية التسلح على أساس أن ذلك يضعف ألمانيا أمام أطماع الاتحاد السوفييتى ، والرفض الشامل لمشروع اقامة اتحاد كونفدرالى على أساس أنه لايمثل اتحاد شعب بقدر ما يمثل محاولة لتخطيط السياسة العامة لألمانيا الاتحادية ووقف مطالبتها بتوحيد شعب شطرى ألمانيا الشرقية والغربية .

طلب انشاء لجنة الدول الأربع الكبرى :

(أ) مذكرة حكومة ألمانية الاتحادية

أرسلت حكومة ألمانيا الفدرالية مذكرات متشابهة الى كل من الاتحاد السوفييتى وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة فى ٩ ديسمبر ١٩٥٨ تعلن فيها أن مجلس نواب ألمانيا الفدرالية « بند ستاج » اتخذ قرارا بأغلبية مطلقة فى يولية ١٩٥٨ ووافق عليه مجلس الشيوخ « بند سرات » فى ١٨ يولية ينص على ما يلى : « لكى يمكن تنفيذ الوحدة الألمانية يجب على الحكومة الفدرالية أن تطلب من الدول الاربع الكبرى بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة أن تكون « مجموعة

الدول الأربع الكبرى » فى مؤتمر دولى يعقد فى المستقبل أو فى أى وقت آخر (على أن تكون على مستوى وزراء الخارجية على الأقل) وذلك بقصد اعداد مقترحات مشتركة لحل المشكلة الألمانية » وقد أيدت الحكومة الفدرالية هذا القرار فى مذكرتها وأعلنت أنها تأمل أن تقوم هذه « المجموعة » ببحث مختلف المقترحات الخاصة باقامة الوحدة الألمانية ولاعداد الخطوات الاولى اللازمة لاجراء المفاوضات النهائية التى تعقد فى المستقبل.

(ب) مذكرة الاتحاد السوفييتى المضادة .

وفى ١٨ سبتمبر من نفس العام أعلن الاتحاد السوفييتى أنه أرسل مذكرات الى حكومات كل من جمهورية ألمانيا الفدرالية وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وحكومة جمهورية ألمانيا الديموقراطية رفض فيها الاقتراح الخاص بتكوين « مجموعة الدول الاربع الكبرى » وطالب بانشاء « لجنة » بدلا من مجموعة يطلق عليها اسم « لجنة الدول الأربع الكبرى » والملاحظ أن كلمة مجموعة يفهم منها أنها مكونة للدراسة والتشاور وهو نفس الوضع الذى تقترحه ألمانيا الاتحادية ، أما فكرة اقامة اللجنة التى يقترحها الاتحاد السوفييتى فالهدف منها تخطيط ورسم واصدار قرارات أو توصيات . وقد تضمنت مذكرة الاتحاد السوفييتى النقاط التالية :

١ ــ أن حكومة ألمانيا الديموقراطية قد أرسلت مذكرة الى الاتحاد السوفييتى تعبر فيها عن قلقها من التأخر فى الوصول الى اتفاقية سلام مع ألمانيا مع اقتراحها بتكوين لجنة تضم ممثلين عن كل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على أن يكون عملها هو التشاور حول اعداد معاهدة سلام فى بداية الأمر .

٢ ــ قامت حكومة ألمانيا الديموقراطية باخطار الاتحاد السوفييتى بأنها قررت بذل مجهودات جديدة لخلق سياسة ألمانية مشتركة خاصة بالمسائل المقترحة للحكومة الألمانية الفدرالية والتى على أساسها يجب أن يتم تكوين لجنة من ممثلى دولتى ألمانيا الشرقية والغربية على أن تقوم هذه اللجنة بدراسة المسائل الخاصة بالدولتين والتى تهم كل منهما وأهمها اتخاذ الاجراءات اللازمة لاقامة وحدة ألمانيا القومية على أساس ديموقراطى ومن أجل السلام .

٣ ــ أكد الاتحاد السوفييتى أن توقيع معاهدة سلام هو الطريق السليم فى الوقت الحالى لاقرار جميع المشاكل الألمانية، كما أكد أن هذه المعاهدة سوف تعجل بسحب جميع القوات الأجنبية من الأراضى الألمانية وسوف تحمى ألمانيا من التدخل الأجنبى ، وأن معاهدة سلام سوف ترسم الوضع العسكرى والسياسى والاقتصادى الذى يهدف الى تنمية وتطوير الحالة فى ألمانيا وذلك من أجل فتح مستقبل مزدهر جديد أمام الشعب

الألمانى . وسوف يؤدى ذلك الى رسم سياسة مشتركة يكون لها أثر على وحدة ألمانيا وذلك نظرا لأن دولتى ألمانيا الشرقية والغربية ستشتركان فى توقيع هذه المعاهدة .

٤ ـ أعلن الاتحاد السوفييتى فى هذه المذكرة أنه يؤكد أن اعادة توحيد ألمانيا هى مسألة داخلية بحتة تخص الشعب الألمانى . وأن نقل اختصاص بحث هذه المسألة الى الدول الأربع الكبرى يجعل البحث غير ذى موضوع . ولن يمكن الوصول الى نتائج حاسمة بشأنه .

ونلاحظ هنا أن الاتحاد السوفييتى لم يخرج فى هذه المذكرة عما سبق تقريره فى المذكرات السابقة من طلبه اجراء مفاوضات بين ألمانيا الشرقية والغربية لاقامة اتحاد كونفدرالى، والشىء الجديد هنا أنه طالب بتكوين لجنة من الدول الأربع الكبرى لبحث مسألة توقيع معاهدة السلام . وهذا ما يدعو الى كثير من التساؤل عن كيفية توقيع معاهدة سلام دون أن يكون لألمانيا حكومة موحدة توقع الاتفاقية باسم شعب ألمانيا المتحدة .

(ج) مذكرات دول الغرب للاتحاد السوفييتى :

ثم أرسلت الحكومات الغربية الثلاث أمريكا وبريطانيا وفرنسا مذكرات متشابهة فى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٨ الى الاتحاد السوفييتى وحكومة ألمانيا الفدرالية ترفض فيها فكرة جمهورية ألمانيا الديموقراطية بتكوين لجنة الدول الأربع الكبرى

وتتمسك فيها بفكرة انشاء « مجموعة الدول الاربع الكبرى » وقد أوضحت الدول الغربية فى تلك المذكرة النقاط التالية :

١ ـ أن الشرط الأساسى للمفاوضات من أجل الوصول الى معاهدة سلام هو اقامة حكومة تعكس حقيقة ارادة الشعب الألمانى ، ومثل هذه الحكومة تستطيع أن تتحمل جميع الالتزامات ، الأمر الذى سوف يؤدى الى ثقة الدول المختلفة بالشعب الألمانى وحكومته التى تمثله ، وعلى ذلك فان وجود ممثلين لألمانيا فى مؤتمر لبحث معاهدة سلام قبل قيام الوحدة لا يلزم حكومة ألمانيا الاتحادية فى المستقبل بقبولها . ولهذا السبب أعلنت الولايات المتحدة أن الخطوة الأولى لانهاء مشكلة ألمانيا هى اعادة توحيدها وتكوين حكومة لألمانيا بأكملها عن طريق انتخابات حرة .

٢ ـ أكدت المذكرة الألمانية أن اقتراح السوفييت بتكوين لجنة مكونة من ممثلين لألمانيا الديموقراطية وألمانيا الاتحادية يعتبر شيئا غير مقبول وذلك لأن النظام القائم فى ألمانيا الديموقراطية لايمثل ارادة الشعب فى ألمانيا الشرقية ، ولهذا السبب تقترح حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا كما سبق أن اقترحت من قبل أن يترك للشعب الألمانى حرية تحديد نوع حياته ورسم نظامه الاقتصادى والسياسى والاجتماعى دون مؤثرات خارجية مع ضمان أمنه والمصالح الشرعية للدول الأخرى ، ولن يتم كل هذا الا عن طريق اجراء

انتخابات حرة فى ألمانيا بشقيها واقامة حكومة موحدة .

٣ ـ وبالرغم من هذه المقترحات فقد أبدت حكومة الولايات المتحدة استعدادها لبحث مسألة الوحدة فى مجموعة من الدول الأربع تكون بناء على الرغبة التى أبدتها حكومة ألمانيا الفدرالية فى مذكرة ٩ سبتمبر ، على أن يكون عمل هذه المجموعة هو بحث المقترحات المتصلة بالمشكلة الألمانية واعداد الأعمال الأولية اللازمة للمفاوضات النهائية التى تعقد فيما بعد سواء فى مؤتمر على مستوى عال أو أى ترتيب آخر للوصول الى معاهدة سلام .

(د) اقتراح ألمانيا الفدرالية الجديد بتكوين « مجلس للدول الأربع الكبرى » :

وفى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ قدمت حكومة ألمانيا الفدرالية مذكرة الى الاتحاد السوفييتى ردا على مذكرة ١٨ سبتمبر ترفض ماجاء بالمذكرة السوفييتية وتقترح تكوين مجلس يضم الدول الأربع الكبرى ، وقد اشتملت المذكرة على مايأتى :

١ ـ أن اللجنة التى اقترحها الاتحاد السوفييتى اتخذت صفة رسمية وحددت لها الموضوعات المعروضة على البحث وعلى ذلك ستتصل فى النهاية الى فشل مؤكد ، كما أن توقيع معاهدة سلام لن تكون له القوة الفعالة الا بقيام دولة ألمانيا الموحدة ذات السيادة ، وتكون مسئولة أمام الشعب الألمانى وعنه أيضا

٢ ـ ان فكرة تكوين مجلس يضم الدول الأربع الكبرى وتشترك فيه ألمانيا بخبرائها سوف يكون أكثر جدية للعمل أولا على اقرار فكرة الانتخابات الحرة لألمانيا بأكملها ثم للتفاوض بشأن توقيع معاهدة سلام .

ولكن الاتحاد السوفييتى رفض هذه الفكرة الخاصة بتكوين مجلس لبحث مسألة توحيد ألمانيا فى مذكرته التى أرسلها فى ٢٧ نوفمبر ١٩٥٨ الى حكومة ألمانيا الاتحادية ، وأكد أن الفكرة التى تخرج من الواقع هى فكرة حكومة ألمانيا الديموقراطية الخاصة بتكوين لجنة الدول الأربع الكبرى لبحث معاهدة السلام بينما يتم الاتفاق على الوحدة بين دولتى ألمانيا على أن يلى هذا الاتفاق بحث مبدئى عن معاهدة السلام

وقد قامت حكومة ألمانيا الفدرالية بالرد على هذه المذكرة فى ٥ يناير ١٩٥٩ ، فأعلنت أنها تأسف أن تعتبر حكومة الاتحاد السوفييتى الاقتراح المقدم منها اقتراحا غير واقعى ، كما أعلنت أن الوضع القانونى لألمانيا كما جاء فى اتفاقية بوتسدام هو أن تتحمل السلطات العليا التى تولت الأمر فى ألمانيا مسئولية اعادة توحيد ألمانيا وتوقيع معاهدة سلام معها ، وقد اعترف الاتحاد السوفييتى بهذه المسئولية فى مؤتمر الأقطاب الذى عقد فى جنيف فى يوليه ١٩٥٥ ، كما أنه قد تم التعبير عن هذه المسئولية فى اتفاقية ٢٣ أكتوبر عام ١٩٥٤ الخاصة بالعلاقات بين الدول الكبرى الثلاث وبين ألمانيا الاتحادية ، والتى ذكرت فى المادة

الثانية منها أنه « على ضوء الوضع الدولى الذى عاق حتى الآن تنفيذ اعادة توحيد ألمانيا واقرار معاهدة سلام تحتفظ الدول الكبرى الثلاث بالحقوق والمسئوليات الملقاة عليها الخاصة بوضع برلين وألمانيا بوجه عام بما فيها اعادة توحيد ألمانيا واقرار معاهدة السلام » وانتقدت حكومة ألمانيا الفدرالية استمرار تمسك الاتحاد السوفييتى فى جميع مذكراته بفكرة انشاء اتحاد كونفدرالى بينها وبين ألمانيا الديمقراطية على أساس ، أن هذا النوع من الاتحاد يوقف لوقت غير محدود تنفيذ مبدأ توحيد ألمانيا كدولة واحدة .

وبعد ذلك استمر الوضع فى حالة ركود وفتور لمسألة اعادة الوحدة وتركز فى المشكلة التى أثارها الاتحاد السوفييتى بجعل مدينة برلين حرة منزوعة السلاح . واستمر الوضع فى حالة توتر الى أن عقد مؤتمر وزراء الخارجية الاربع فى جنيف فى مايو ١٩٥٩

(هـ) مؤتمر وزراء الخارجية الاربع فى جنيف مايو-يولية ١٩٥٩:

وقد تمت عدة اتصالات بين الدول الاربع الكبرى للتطورات التى حدثت فى العلاقات بين الدول الغربية والاتحاد السوفييتى بسبب اقتراحه بنزع سلاح برلين . ثم عقد المؤتمر فى ١١ مايو ١٩٥٩ واستمرت مناقشاته حتى منتصف يولية سنة ١٩٥٩ بعد أن انفض لفترة قصيرة عند وفاة فوستر دلاس وزير خارجية أمريكا السابق . وكانت وجهة نظر الولايات المتحدة

التى أعلنها كريستيان هيرتر وزير خارجية أمريكا تتركز فى ثلاث نقاط :

١ ـ أن فكرة تقسيم الشعب الألمانى لايمكن قبولها ولا يمكن الغاؤها فورا ، وعلى ذلك فان المشكلة التى تبحث فى مؤتمر وزراء الخارجية هى مشكلة توحيد ألمانيا .

٢ ـ أن أمريكا تعتقد أنه من الممكن عمل اتفاق واسع النطاق لحماية ألمانيا ، وكذلك الوصول الى اتفاقات أخرى حول مراقبة التسلح بحيث تستخدم هذه الطاقات لخدمة السلام والانتعاش الدوليين .

٣ ـ أن أمريكا تعتقد فى الحرية المطلقة لبرلين دون المساس بحقوقها الحالية ومسئوليتها حتى تستطيع أن تأخذ مكانها اللائق فى دولة موحدة وقد رسمت الولايات المتحدة رأيها على أساس خلق منطقة عازلة فى أوربا الوسطى ووضعت برنامجها على أساس :

١ ـ اعادة تسليح جمهورية ألمانيا الفدرالية على أساس أن وضع ميزان القوى قد تطور والاتجاه السياسى الألمانى قد تغير نتيجة لتغيير الأوضاع السياسية فى العالم ، الأمر الذى سوف يؤدى الى عدم الخوف من بعث العسكرية الألمانية .

٢ ـ توحيد ألمانيا بشقيها وتقويتها للوقوف فى وجه التيار الشيوعى .

٣ ـ تعديل الحدود الشرقية لألمانيا .

وقد تمت المناقشات فى جو عاصف والسبب أن الدول

الثلاث الغربية قد اتفقت فيما بينها على تقديم مشروع شامل بخصوص مسألة برلين والمشكلة الألمانية ومسألة الأمن الاوروبى ، أما الاتحاد السوفيتى فقد رفض ربط المشكلة الألمانية بمسألة الأمن الأوروبى وهو بذلك يهدف الى الوصول الى ابرام معاهدة صلح ووضع نظام جديد لبرلين الغربية بما يتلاءم ومقترحاته السابقة .

وبالرغم من استمرار المؤتمر فترة عشرة أسابيع الا أنه لم يتمخض عن أى شىء ، ومع ذلك فمن الممكن أن يلمس الباحث أن هناك نوعا من التقارب بشأن البنود التالية :

١ ـ استبعاد ادخال الأسلحة النووية الى برلين الغربية .

٢ ـ الحد من نشاط الدول الهدام فى برلين بشقيها .

٣ ـ كفالة حرية المواصلات الى برلين الغربية خلال فترة الانتقال .

وبالرغم من هذه البوادر فان هناك نقاطا لم يتم الاتفاق عليها:

١ ـ مدة الاتفاق : اقترح الغرب أن يبقى الاتفاق لحين توحيد ألمانيا ويعقد مؤتمر جديد اذا لم تتم الوحدة بعد خمس سنوات ، ونادى الاتحاد السوفيتى بتوقيت الاتفاق بثمانية عشر شهرا .

٢ ـ عدد القوات : اقترح الغرب خفض الرقم الى أحد عشر ألف جندى مع امكان تخفيض هذا الرقم فى المستقبل فى حين أصر السوفييت على بقاء قوات رمزية تبلغ ٣٥٠٠ جندى .

٣ ـ المشكلة الالمانية : رأى الغرب أن تبحث المشكلة الالمانية داخل مؤتمر لوزراء خارجية الدول الكبرى ، ولكن الاتحاد السوفيتى تشبث ببحثها داخل لجنة من الألمان الشرقيين والغربيين .

واستمر الوضع بعد هذا المؤتمر على ماهو عليه دون الوصول الى تقابل فى وجهات النظر لحل مسألة توحيد ألمانيا وتوقيع معاهدة صلح مع ألمانيا لتوطيد أركان السلام الدولى .

(و) رحلة خروشوف الى الولايات المتحدة ووضع ألمانيا ؟

ولقد تأثرت الاجتماعات الأخيرة لمؤتمر جنيف بالفكرة التى انتشرت عن تبادل التيارات بين كل من أيزنهاور وخروشوف ، فظهرت بعض المرونة فى سير المفاوضات فى تلك الفترة بالرغم من أنه لم يتم التوصل الى حلول نهائية لوضع برلين وألمانيا بوجه عام .

وقبل أن يقوم خروشوف بزيارته للولايات المتحدة بدعوة من رئيسها ، قام أيزنهاور بزيارة ألمانيا الاتحادية زيارة قصيرة أكد كثير من الدبلوماسيين أنها قد عززت عزم الولايات المتحدة على تأكيد مساندة اعادة توحيد ألمانيا على أساس الحرية والسلام كما أكدت أيضا أن الولايات المتحدة ترى فى حلف شمال الأطلنطى الأساس الأول لسياستها فى أوربا وأنه من الواجب مساندة جميع الدول المساهمة فيه على تحقيق حريتها وأمانيها القومية .

وفى ١٥ سبتمبر عام ١٩٥٩ قام الرئيس الجديد لألمانيا الاتحادية دكتور « لوبكه » بتأدية القسم أمام مجلس البرلمان ؛ وبعد أن أدى هذا القسم تحدث أمام المجلس فذكر أن الألمان لايعرفون سوى ألمانيا واحدة ، وتساءل عن كيفية منح حق تقرير المصير للدول الآسيوية والافريقية ومنعه عن ألمانيا ، وأكد أن كل ألمانى يحمل عبء ومسئولية توحيد ألمانيا ، ثم ذكر أنه فى حالة الاجماع على الوحدة فان برلين الموحدة ستكون عاصمة ألمانيا دون منازع .

ثم تحدث الرئيس « لوبكه » عن زيارة خروشوف للولايات المتحدة ومحادثاته مع أيزنهاور فأكد أنه يأمل أن تنجح المحادثات التى تهم السلام والحرية فى العالم ، وذكر أن مشكلتى ألمانيا وبرلين سوف تحتلان جزءا كبيرا من هذه المحادثات .

وفى ١٣ سبتمبر وصل خروشوف الى الولايات المتحدة وقام بجولة فى عدد كبير من الولايات ثم قام باجراء محادثات مع الرئيس أيزنهاور فى « كامب دافيد » وقد تناولت هذه المحادثات المشاكل الدولية العامة والعلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وكانت تشمل :

١ ـ مسألة اعادة توحيد ألمانيا .

٢ ـ وضع برلين .

٣ ـ مشكلة نزع السلاح .

٤ ـ وضع ألمانيا والصين الشعبية .

٥ ـ بعض المشاكل الدولية الاخرى

وقد صدر بعد اجتماع كامب دافيد بيان مشترك عبر فيه الطرفان ، الأمريكى والسوفيتى ، عن رغبتيهما فى حل المشاكل الدولية عن طريق المفاوضات لا القوة . وتعتبر هذه الفقرة عامة بالنسبة للمشاكل الدولية ولكنها حددت وسيلة حل المشكلات العالمية .

وأما الدلالة التى كانت تهدف اليها هذه الفقرة من البيان فهى أن المشاكل المعلقة بين الشرق والغرب مثل مشكلتى برلين ووحدة ألمانيا لا يمكن أن يتم التغلب عليها الا عن طريق التفاهم والتفاوض .

وتركزت المشكلة الخاصة بنزع السلاح حول اقتراح خروشوف الذى أعلنه فى بيانه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وهو اقتراح خاص يشمل الخطوات التالية :

١ ـ أن تقوم جميع دول العالم بالغاء جيوشها وأساطيلها ومنشآتها العسكرية ومواردها الحربية فى غضون أربع سنوات .

٢ ـ أن تحتفظ فقط بوحدات بوليسية للمحافظة على الأمن الداخلى .

٣ ـ أن توجد منطقة خالية من الاسلحة النووية فى وسط أوربا .

٤ ـ أن تسحب جميع القوات الأجنبية من القواعد الأجنبية .

٥ ـ أن يعقد ميثاق عدم اعتداء بين دول حلفي الاطلنطى ووارسو .

وكان خروشوف قد قسم بيانه الى قسمين : الأول خاص بوضع ألمانيا والصين ، والثانى خاص بنزع السلاح .

وقد تحدث خروشوف فى بيانه عن وضع ألمانيا بأن اقترح ابرام معاهدة صلح مع كل من ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية ، وأكد أن تلك المنطقة هى أخطر منطقة فى العالم .

وقد تم الاتفاق بين القطبين على أية حال على حل مسألة ألمانيا عن طريق المفاوضات

أما بالنسبة لوضع برلين فان المحادثات لم تأت بأى تقدم جديد فى الوضع القائم ، وانما أكد الرئيسان أنه يجب استمرار المفاوضات لبحث حلول لوضع برلين النهائى .

ولم تخرج محاولة خروشوف الخاصة بابرام معاهدة صلح مع كل من ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية عن محاولة جر الدول الغربية الى الاعتراف بألمانيا الشرقية كدولة لها كيان دولى ، وهى محاولة كان يهدف من ورائها الى انهاء مسألة اعادة توحيد ألمانيا بتوقيع اتفاقيتى صلح مع كل من ألمانيا الشرقية وألمانيا الاتحادية كل على حدة

حلف وارسو ومسألة توحيد ألمانيا :

كما اجتمعت منظمة حلف وارسو التى تضم دول أوربا الشرقية وألمانيا الشرقية والاتحاد السوفيتى فى موسكو فى الأسبوع الأول من فبراير عام ١٩٦٠ وكان الهدف من هذا الاجتماع هو بحث الموضوعات التى يتناولها مؤتمر الاقطاب الذى تقرر عقده فى مايو من نفس العام ، وكانت الموضوعات التى تناولها البحث تضم :

١ ـ مسألة نزع السلاح .

٢ ـ مسألة توقيع معاهدة صلح مع « دولتى ألمانيا » .

٣ ـ مسألة وضع برلين .

٤ ـ بعض الموضوعات الأخرى .

وقد أصدرت اللجنة عند انتهاء الاجتماع بيانا أعلنت فيه أنها قد عالجت مسألة نزع السلاح بشىء من التفصيل ، وأنها تجدد الطلب بتوقيع معاهدة صلح مع دولتى ألمانيا ، ثم هددت بأنها سوف تضطر الى توقيع معاهدة صلح مع ألمانيا ، كما حذرت من أنها سوف تحدد وسيلة حل مسألة برلين على هذا الأساس لأنها تعتبر مصدرا للقلق وتهديدا للسلام .

والملاحظ فى هذا البيان أنه قد وضع خطوطا عريضة لسياسة تقوم على الأسس التالية :

١ ـ عدم الموافقة على توحيد ألمانيا وذلك بطلب توقيع معاهدة صلح مع دولتى ألمانيا

٢ ـ استخدمت المنظمة سياسة الضغط والتهديد من انها

سوف تقوم من طرف واحد بتوقيع معاهدة صلح مع ألمانيا الشرقية . وهذا يعني أن جمهورية ألمانيا الشرقية أصبحت تمثل وضعا قانونيا فى نظر هذه الدول ، وأنها أصبحت دولة مستقرة ذات حدود ثابتة .

٣ ـ استخدمت هذه المنظمة وسيلة التهديد أيضا من أنها سوف تطبق نفس السياسة على مسألة برلين .

وقد أصدر متحدث رسمى باسم حكومة ألمانيا الفيدرالية بيانا ذكر فيه أن هذه محاولات لم تقف فى وجه مطالب ألمانيا الاتحادية بتحقيق الوحدة وانهاء الوضع الشاذ الذى يعيش فيه شعب ألمانيا بأسره ، كما أكد أن معاهدة صلح لاتوقعها حكومة ألمانيا الموحدة لايمكن الاعتراف بها ولا تمثل الا جانبا واحدا من الشعب الألمانى .. جانبا مغلوبا على أمره ولايتمتع بحرية ابداء رأيه التى ولاشك تتفق مع وجهة نظر ألمانيا الاتحادية .

وفى نفس السنة ١٩٦١ وقع الاتحاد السوفيتى مع ألمانيا الغربية اتفاقا للتجارة والمدفوعات لتبادل السلع فى حدود ٩٦٠ مليون مارك على أن تشتمل البضائع التى يوردها الاتحاد السوفيتى على القمح والحبوب والزيوت والخشب والمعادن الخام وأن تشتمل البضائع التى توردها ألمانيا للاتحاد السوفيتى على المنتجات الصناعية والمستحضرات الطبية والكيميائية والمنسوجات الصوفية . وفى ابريل تحدث خروشوف أثناء زيارته لباريس عن معاهدة الصلح مع ألمانيا بقسميها

وقال انه على الرغم من أن روسيا لاتخشى قوة ألمانيا العسكرية الا أنه تم تسليح ألمانيا . وأن تنشىء قوة برية فلا يمكن لاحد أن يتكهن بالمدى الذى سيصل اليه الخطر على العالم . وفى هذه الفترة كانت الهجرة تزداد من ألمانيا الشرقية الى ألمانيا الغربية .

وفى مايو من نفس العام زار اديناور أمريكا حيث تقابل مع أيزنهاور وصرح بأن المناقشات دارت بصفة رسمية حول موضوع توحيد ألمانيا . وفى مؤتمر الأقطاب الذى عقد فى فينا فى ذلك العام نوقش الموضوع الخاص بالصلح مع ألمانيا الا أن فشل المؤتمر لم يوصل الى نتيجة . وأعلن خروشوف عقب ذلك أن الحالة بالنسبة لألمانيا ستظل معلقة لمدة ستة أشهر على الأقل الى أن تتم انتخابات الولايات المتحدة اذ أنها قد تسفر عن مجىء رئيس آخر قد يكون أكثر قابلية للتفاهم معه . وكذلك دارت محادثات بين ألمانيا الغربية وفرنسا ووقع اتفاق سمحت فيه حكومة فرنسا باقامة قواعد للتمرينات العسكرية .

وبدأ سباق التسلح بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية فطلبت ألمانيا الشرقية من المعسكر الشرقى تزويدها بالقذائف الذرية اذا لم يوقف تسليح ألمانيا الغربية بهذا النوع من الاسلحة .

وهدد الاتحاد السوفيتى بأنه سيقوم بعقد معاهدة مستقلة مع حكومة ألمانيا الشرقية اذا لم يصل الشرق والغرب الى اتفاق بشأن توحيد ألمانيا ، ونشر الحزب المتحد فى ألمانيا الشرقية بيانا حدد فيه أساس تسوية مؤقتة تتلخص فى انقاص قوات

الاحتلال فى ألمانيا الغربية تدريجيا والغاء احتلال برلين خطوة خطوة ووقف التجنيد فى جيش ألمانيا الغربية . واتهم جروتزول الغرب بأنه وضع طابورا خامسا فى ألمانيا الشرقية وأن مدينة دريسدل قد اختيرت مركزا لأعمال التخريب .

ووصلت حركة التسلح فى الجانبين الى أشدها فبلغت القوة العسكرية فى ألمانيا الشرقية الى ٣٩٠٠٠٠ جندى وفى ألمانيا الغربية ٣٣٣٠٠٠ جندى .

وفى بداية عام ١٩٦١ عدل حلف الاطلنطى الاتفاق الخاص بين الدول التى لها قوات عسكرية فى ألمانيا الغربية .

وفى مايو من عام ١٩٦١ زار أديناور أمريكا ودارت بينه وبين كيندى مشاورات حول توحيد ألمانيا وصدر تصريح مشترك جاء فيه بأن حل مشكلة ألمانيا لايمكن أن يتم الا على أساس حق تقرير مصير الشعب الألمانى .

وفى يوليو من عام ١٩٦١ تم اجتماع بين كيندى وخروشوف فى فينا لمناقشة موضوع ابراز معاهدة الصلح مع ألمانيا وصرح خروشوف أنه اذا لم تتم تسوية سلمية قبل نهاية العام فان الاتحاد السوفيتى سيعقد اتفاقا مستقلا مع ألمانيا الشرقية وفى المذكرة التى قدمها خروشوف الى كيندى اقترح عقد لجنة لوضع معاهدة صلح مع كل من الدولتين الألمانيتين وجاء فى بيان خروشوف أنه لا يجب احداث أى تغيير فى الحدود أو تعديل فى الأوضاع التى حددتها معاهدة بوتسدام وتمسكت

روسيا بأن تكون برلين مدينة غير مسلحة وبضرورة الاعتراف بالجمهوريتين الألمانيتين .

وأذاع كيندى بيانا قال فيه ان أزمة برلين التى تتمسك بها روسيا هى من خلقها وأن تسوية موضوع توحيد ألمانيا يجب أن يتم على أساس حق تقرير المصير وأن اقتراحات روسيا لاتساعدنا على حل المشكلة . وقدمت انجلترا وأمريكا وفرنسا مذكرة تعارض تهديد روسيا بابرام معاهدة مستقلة مع ألمانيا الشرقية .

وفى أغسطس من عام ١٩٦١عقد وزراءدول حلف الاطلنطى اجتماعا وصدر تصريح جاء فيه بأن دول الغرب ستتخذ كافة الاجراءات من النواحى السياسية والعسكرية والاقتصادية لمواجهة التهديد السوفيتى . وأعلنت روسيا استدعاء قوات الاحتياط لمواجهة تهديد أمريكا ووجهت الولايات المتحدة انذارا الى روسيا بعدم التدخل فى الممر الدولى بين شرق برلين وغربها .

وفى نوفمبر ١٩٦١ سافر اديناور الى نيويورك للتفاهم مع كيندى حول تعزيز اجراءات الدفاع عن ألمانيا .

وفى ديسمبر عام ١٩٦١ أعلن خروشوف رغبته فى المفاوضات من جديد وأجل موعد توقيع معاهدة مستقلة مع ألمانيا الشرقية حتى ٣١ من ديسمبر . ومنذ ذلك الحين مازالت هذه المشكلة على وضعها حتى الآن .

المشكلة المعضلة :

وتجثم المشكلة الألمانية اليوم بثقلها على صدر العالم كله .. وترسل فى سماء العلاقات الدولية سحبا دكناء .. أكثر ماتثير نفوس الشعوب الأوروبية التى تلمح من وراء هذه السحب شبح الحرب القادمة ..

ولاشك فى أن المشكلة الألمانية ليست مشكلة أوربيةمعضلة فحسب ، ولكنها المشكلة الأوروبية المعضلة كلها تقريبا واذ ماحلت لم تعد هناك مشكلة أوربية بالمعنى الصحيح . وأنه ليكفى أن تتخيل أوربا لايحركها ويثيرها الألمان بفقرهم وغناهم ، بضعفهم وبأسهم ، بسلمهم وحربهم لتدرك كم يتغير عندئذوجه الأمور فى أوربا كلها وفى العالم ، أى شىء تخسر الدنيا وأى شىء تربح ميادين العلم والفن والفكر والصناعة وجميع مقومات الحضارة والمدنية ؟

لقد أدهشت ألمانيا بالامس القريب الدنيا كلها بقوة شكيمتها وشدة بأسها فى الحرب . وهاهى اليوم تدهشها من جديد بقدرتها على النهوض من عثارها بعد الهزيمة ، وبعث صناعاتها ، واحياء معالمها والتغلب على كل عواقب الانكسار والدمار ، والمضى فى كل شىء من الصفر تقريبا ، كأن لم يكن قبله أو لم يزل معه هزيمة ، وخراب ، وفقر ، واحتلال أجنبى ولا بدع أن يجزع من هذا الشبح الجبار الذى أخذت تنشق عنه الانقاض جيران الألمان من السلاف . فلهذا الشبح واقع انسانى ، جغرافى ، حقيقى ، أزلى ، قائم على وجود كتلة

ألمانية كبيرة النفس فياضة بالحيوية فى بقعة ضيقة من وسط أوربا الفاصل بين شرقها وغربها ، لاتتيح لها أن تتنفس فى مرفأ (هامبورج) وقاعدة (كيل) الا هواء لا يملأ الرئتين الصحيحتين ، ولا أن تطل على العالم الخارجى كما تطل عليه الدول البحرية الأخرى من كبرى وصغرى الا من نافذتين وحيدتين لاينفذ اليها منهما كل ماقد تحتاج اليه من شمس ..

ولقد بدأت المشكلة الألمانية الحالية منذ أن اجتمع روزفلت وتشرشل وستالين فى يالتا فى عام ١٩٤٣ لتقرير مصير ألمانيا واعادة رسم خريطة أوربا . واستقر رأى الرؤساء الكبار فى ذلك الاجتماع على تقسيم ألمانيا الى دويلات يحرم عليها صناعة السلاح بل لقد تفتقت حينئذ عبقرية وزير المال الأمريكى المستر « مورغنتو » عن مشروع لها يحيلها الى دولة زراعية اذ يحرمها من مصانعها ، وحديدها ، وفحمها ، ويجعلها أمة من الزراع والفلاحين ليس لها فى العير أو النفير .

وخسرت ألمانا بعد انكسارها ، بروسيا الشرقية والغربية ، والقسم الأكبر من سيلزيا ، وجزءا من بورمارانيا ، وثلث مقاطعة بارندبورج أى مايعادل ١١٤ ألف كيلومتر مربع من مجموع مساحتها العامة البالغة عند اعلان الحرب فى عام ١٩٣٩ ، ٤٧٠ ألف كيلومتر مربع ..

ولكن لم تمض الا بضعة أشهر على انفضاض مؤتمر بوتسدام حتى دبت عقارب الشك المتبادل فى النوايا والافعال بين الأحلاف المنتصرين ، وانسدل « الستار الحديدى » فى عام

١٩٤٦ ففصل بين عالمين لم يجمعهما من قبل الا الخوف من الشيطان . ثم تدهورت العلاقات بين روسيا والغرب واندلعت ألسنة الحرب الباردة بين المعسكرين وتتابعت أحداث انقلاب تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٤٨ ، وتقرير مشروع مارشال ، وضمان ترومان لتركيا واليونان ، وحصار برلين ، وتوقيع ميثاق الاطلنطى ، واعلان ميلاد الجمهورية الألمانية الاتحادية فى الثالث والعشرين من شهر مايو عام ١٩٤٩ .

وهكذا ظهر فجأة خطأ آراء تشرشل وروزفلت فى تبنيهما لسياسة الاستسلام دون قيد أو شرط تجاه ألمانيا ، تلك السياسة التى خلا بها جو أوربا ولأول مرة فى التاريخ للعملاق الروسى . فغدا القوة العسكرية الوحيدة الكبرى التى تلقى ظلالها الحمراء على أوربا الغربية كلها . فقد انهار « السد الجرمانى » الذى طالما وقف حاجزا منيعا فى وجه السيل السلافى ، ومنعه من بلوغ مشارق الغرب الأوربى ، وتدفقت الموجة السلافية الجديدة المتجلببة بجلباب الاشتراكية فوق حطام هذا السد . وبدت دول القارة الأوربية عاجزة عن الوقوف أمام تلك الموجة الجديدة ، وهيل التراب فى وضع القوى الأوربى الجديد ، على مبدأ «التوازن القوى» التقليدى البريطانى وفقدت القارة بالتالى حريتها فى تقرير مصيرها وفى المحافظة على سيادتها واستقلال دولها . وأصبحت « حجر

شطرنج » فى لعبة التنافس القوى القائم بين دولتين كبيرتين غير أوربيتين .

وهكذا لم تعد أوربا ، فى هذا المنعطف التاريخى ــ نقطة الثقل ــ فى السياسة العالمية ، كما كانت منذ أكثر من أربعة قرون . بل لقد انحدرت ، بعد أن استنزفت قواها فى حروبها الداخلية ، وبعد أن فقدت سيطرتها على مستعمراتها الأسيوية الى المرتبة الثانية بين الدول التى تملك تقرير مصير السلم أو الحرب فى العالم أجمع . و « مربط الفرس » فى هذا التحول التام ، فى تاريخ القارة الأوربية هو أن غربها لم يعد فى استطاعته الدفاع عن نفسه وحماية حدوده من عدوان القوات الروسية ، وبات مضطرا الى طلب مساعدة أمريكا العسكرية ومساندتها الاقتصادية ودعوتها لابقاء قواتها مرابطة على ضفاف نهرى « الالب » و « الراين » وفى الجزر البريطانية ذاتها .

وبينما كان المعسكران المتناحران يختصمان ويتنابذان ويتجافيان فى أوربا وفى آسيا وفى كل مكان تقريبا كان الشعب الألمانى ينسل بخفة ومهارة ويمرق كالسهم من فجوات الخلاف بين حلفاء الأمس . والالمان يعدون شعبا مجدا نشيطا مقداما يكره الخمول ، ويقدس العمل بل يعبده . وقامت هذه الصفات مقام كل شىء للشعب الألمانى غداة الانكسار فانصرف الى تضميد جراحه ، وترميم ماتبقى من مدنه وقراه ، وجامعاته ، ومتاحفه ، ومصانعه ، وقام « الساحر الاقتصادى » الدكتور

« لودفيج ارهارد » وزير الشئون الاقتصادية فى حكومة « بون » الغربية فألغى فى عام ١٩٤٨ مارك الاحتلال ، واستبدله فى أسواقهم ومصارفهم بمارك جديد ، قوى ، متين ليس له من تغطية الا عمل الشعب الألمانى ، ورأس ماله الانسان الذى يقوم على اعتبار أن الانسان أعلى رأس مال فى العالم ، ولقد استطاع الألمان الغربيون أن يتفوقوا بعد ذلك ، وأن ينتهوا الى ما انتهوا اليه الآن بالاقتصاد الحر ، وبالعمل والقروض والثقة المتبادلة بين العامل وصاحب العمل ، وبين هذا الأخير ورأس المال . فكل من تطمح نفسه للعمل المنتج فى ألمانيا الغربية، أو لانشاء مصنع وجد فى المصارف الحكومية والخاصة المال الذى يقترضه لآجال طويلة ، وبفائدة ضئيلة ، وهو متى وجده ، بادر قبل كل شىء فكسب باستقامته ، وحسن معاملته ثقة عماله الذين ربما بلغت ثقتهم به أحيانا حد العمل معه بلا أجر فى بادىء الأمر ، وبلغ هو فى محافظته على حقوقهم حد مشاركتهم فى أرباحه .

وسرعان ما احتلت ألمانيا الغربية بفضل تلك السياسة الاقتصادية الحرة الحكيمة مركزا اقتصاديا مرموقا بين مجموعة الدول الغربية .

ان هذه البحبوحه الاقتصادية هى التى تؤرق الروس وتزعجهم ، وتجعلهم يلحون فى طلب عقد معاهدة صلح منفردة مع ألمانيا الشرقية ، واعلان برلين مدينة حرة .

ويخشى الكرملين أيضا عدا ذلك قوة الجيش الألمانى الجديد والمائتى ألف جندى ألمانى غربى الذين سينضمون الى جيوش حلف الأطلسى .

ويهدف الزعماء الروس من وراء ذلك الى اجبار الحلفاء على الاعتراف بالمساواة التامة بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية . وهذا مايرفضه الحلفاء الغربيون جملة وتفصيلا . فعدد سكان ألمانيا الشرقية لايتجاوز الثمانية عشر مليون شخص ولا يمكن الاعتراف لهم بالمساواة العددية مع الألمان الغربيين فى كل مفاوضات يمكن أن تتم بين الفريقين لحل عقدة القضية الألمانية . ويصر الحلفاء على اجراء انتخابات عامة حرة ، تحت اشراف الأمم المتحدة أو الدول الاربع الكبرى فى شقى ألمانيا ، وترك حق تقرير ألمانيا للمجلس الذى سينبثق عن تلك الانتخابات الحرة ومن الواضح أن نتيجة كل انتخابات حرة تجرى فى ألمانيا معروفة مقدما . فالألمان الغربيون يعرفون مايريدون ، وستكون لهم الأكثرية فى المجلس النيابى الموحد الجديد . لقد اختاروا الانضمام الى الغرب ولايمكن أن يعلنوا حيادهم بين الشرق والغرب كما يريد الروس .

الحدود الالمانية

فيما وراء الأودرنيسة

الفكرة التاريخية ومطالب بولندا :

فى السنوات العديدة التى سبقت الحرب العالمية الثانية كانت بولندا ترسم خططها على أساس تحقيق «أمانيها القومية» التى تشغل حيزا كبيرا من تفكير المواطنين ، وكانت هذه الأمانى القومية تتركز فى محاولة استعادة عظمة بولندا التاريخية وهيبتها ووضعها بين دول العالم ، وكانت هذه العملية تتطلب الحصول على الأراضى التى كانت تابعة لها شرقا وغربا حتى القرن الثانى عشر . وقد قامت روسيا فى عام ١٩٢١ بارضاء هذا التيار من الشرق فوقعت معها « معاهدة ريجا للسلام » . وبعد ذلك أصبح اتجاه تحقيق الأمانى القومية يتجه الى التوسع نحو الغرب ، وقد وضح ذلك فى عام ١٩٣٦ عندما أكدت الهيئات السياسية فى بولندا أن الحدود الطبيعية لبولندا فى الغرب هى الأودر ، وانتشر الشعار الذى ينادى بحدود بولندا من ستتين الى ريجا ، فظهر هذا الشعار فيما بعد نظرا لأن القادة لم يروا

فى ذلك الوقت ضرورة لخلق خلاف مع روسيا بالنسبة لمنطقة ريجا ، فأصبح الشعار « من ستتين الى بولانجن » . كما اقترح بعض الساسة تقسيم بروسيا الشرقية بين بولندا ولاتوانيا . وتقسيم أعالى سيلسيا بين بولندا وتشيكوسلوفاكيا وبالرغم من هذه المطالب فقد هدأت الحركة فى بداية عام ١٩٣٤ ، واستمرت الأوضاع فى حالة هدوء وركود الى أن تدهور الموقف الدولى فى الفترة مابين ١٩٣٦ — ١٩٣٩ فأحييت من جديد المطالب التاريخية لبولندا فى كل من دانزنج وبروسيا الشرقية وسيلسيا وبوميرانيا ، ولكن الألمان لم يهتموا كثيرا بمثل هذه المطالب التوسعية التى تهدف الى الوصول الى « أودر — نيسه » لأن هذه المطالب كانت فى نظر الألمان — الذين حكموا هذه المناطق فترة ثمانية قرون — مطالب روتينية لبحث تخطيط الحدود بين بولندا وألمانيا ، وهى أوضاع تنشأ عادة بين الدول .

ولم يتسبب انهزام بولندا فى سبتمبر ١٩٣٩ فى قتل هذه الروح التوسعية ، وانما التهبت هذه المطالب وأصبح التدخل العسكرى الألمانى والسوفيتى سلاحا قويا فى أيدى المتطرفين البولنديين ودافعا قويا لرسم خط حدود بولندا مابعد الحرب ، فوضعوا مناطق دانزنج وبروسيا الشرقية ، وأعالى سيلسيا ضمن الحدود ، وضمت كذلك جميع المناطق الواقعة حتى منطقة أودر لكى تكون حاجزا طبيعيا بينها وبين ألمانيا . ولكن عندما أظهر الرأى العام فى الدول الانجلو — سكسونية اهتماما ضئيلا بهذه

المطالب انكمشت مطالب البولنديين الى حدود أودر فى الغرب كأقرب منطقة تصل بين البلطيق وارزجيبرج . وزاد من انكماش هذه المطالب الانتصارات المتوالية لألمانيا .

وعندما انقلب الوضع بعد بداية الحرب بما يقرب من ٢٢ شهرا ، وذلك بانضمام روسيا الى الحلفاء . وتركز هجوم العالم على ألمانيا ، بدأت المطالب القديمة لحكومة بولندا فى المنفى تتجدد وتظهر بشكل قوى ، فبدأت تخطيطات بولندا مابعد الحرب تظهر بشكل رسمى فى عام ١٩٢٤ فوضعت فى بداية هذا العام خطة لتكوين اتحاد فدرالى بين بولندا وتشيكوسلوفاكيا لتأكيد التعاون بين الدولتين فى الميادين العسكرية والاقتصادية والسياسية . وقد رسم الجنرال سيكورسكى رئيس وزراء حكومة المنفى تخطيطات جديدة فى ٢ ديسمبر من نفس العام لحدود بولندا الغربية بشكل يتيح لها وجود منفذ الى البحر وذلك لضمان وحماية الثروة الاقتصادية لجمهورية بولندا ، وهذا المطلب يعنى امتداد سواحل بولندا داخل الأراضى الألمانية .

وفى نهاية ديسمبر ١٩٤٢ قدم سيكورسكى مذكرة الى الرئيس الأمريكى تتضمن مطالب حكومة المنفى بالتوسعات التى تطلبها بولندا فى الأراضى الألمانية . وقد أكدت المذكرة بأن كل من الأودر وستتزهاف حتى حدود تشيكوسلوفيا تمثل بالنسبة لبولندا خط أمان ضد ألمانيا وذلك لأن الجهة الشرقية من هذ

الخط تعتبر مركزا للقواعد البروسية الموجهة ضد بولندا ، وهذه القواعد قائمة بالفعل فى شرق بروسيا ومناطق سيلسيا القريبة وبوميرانيا . وبهذه الوسيلة أطلقت حكومة بولندا فى المنفى اسم « الخط الطبيعى لأمن بولندا » على خط الأودر ــ نيسة الذى تطالب باقامته عن طريق ضم المناطق السابق ذكرها .

ثم تقدم سيكورسكى بعد ذلك بمذكرة جديدة ترسم التخطيط التام للحدود بين بولندا وألمانيا بعد الحرب ، وطالب فى المادة الحادية عشرة من هذه المذكرة أن تقوم بولندا باحتلال المناطق التالية « وفى الشرق : الخط القائم على الضفة الغربية للوسيتزر ــ نيسة والاودر بما فيها ستتين ، ويجب أن تضم منطقة روجين والمنطقة الأخرى فى ستتيزهاف الى بولندا ، أما بالنسبة للمنطقة الجنوبية فيجب أن تحتلها بولندا وتشيكوسلوفاكيا ، وبهذا الوضع تكون حكومة بولندا فى المنفى قد طالبت بجميع الأراضى الواقعة شرق خط أودر ــ نيسة » .

واجتمع كل من روزفلت رئيس الولايات المتحدة وايدن وزير خارجية بريطانيا فى ذلك الحين فى مارس عام ١٩٤٣ حيث كان موضوع نقاشهما فى واشنطن هو امتداد ، الحدود البولندية داخل الاراضى الالمانية ، وقد وافقا على أن يمنح شرق بروسيا الى بولندا ، فاعتبرت حكومة بولندا فى المنفى أن هذه الموافقة تعتبر أول نجاح لمطالبها القديمة . ولم يكن الشعب

الألمانى مهتما بمثل هذه الأوضاع بل ولم تكن عنده فكرة بأن تقسيم أراضيه سوف يوضع موضع التنفيذ حتى تم خلق خط « أودر ــ نيسة » فى عام ١٩٤٥ . الأمر الذى جاء نتيجة لانهيارها بعد الحرب .

مؤتمر طهران ووضع ألمانيا بعد الحرب :

وكان على الحلفاء الثلاثة الكبار عند اجتماعهم فى طهران أن يقوموا ببحث مسألتين تتعلقان بوضع بولندا بعد الحرب . وكان الوضع يحتم على روسيا أن تتصل بحكومة بولندا فى المنفى فى لندن ، ولكن الحكومة السوفيتية لم تقم بهذا الاتصال وكانت الولايات المتحدة فى نفس الوقت تعترض على موضوع رسم الحدود أثناء الحرب ولكنها أجبرت فيما بعد على دراسة الحدود الروسية البولندية .

وفى أول يوم لاجتماع مؤتمر طهران فى ٢٨ نوفمبر عام ١٩٤٣ كان ستالين أول المتحدثين فأعلن رأيه فى اعتبار نهر الأودر كخط للحدود بين ألمانيا وبولندا وأكد أن من رأيه أن تمتد حدود بولندا غربا الى الأودر . وكانت المفاوضات بعد ذلك بين تشرشل وستالين على هذا التوسع بينما كان روزفلت يقف سلبيا فى هذا الجدال . وفى اليوم الأخير من المؤتمر تم الاتفاق بين تشرشل وستالين على اخطار حكومة بولندا فى المنفى بما تم عليه الاتفاق فى المؤتمر بشأن توسيع حدود بولندا الى الأودر ــ نيسة

ولكن روزفلت بدأ يشرح مشروعه الخاص بضرورة تقسيم ألمانيا الى خمس دويلات لها حكومة ذاتية وهى :

١ ــ بروسيا .

٢ ــ هانوفر والجزء الشمالى الغربى من ألمانيا .

٣ ــ ساكسونى ومنطقة ليبزج ، وهس ــ دارمستاد ، وهس ــ كاسيل والقطاع الجنوبى من الراين .

٤ ــ بارفيا وبادن وورتمبرج .

وذلك بالاضافة الى وضع قسمين من ألمانيا تحت وصاية الأمم المتحدة هما :

(أ) كيل والقناة بما فيها هامبرج .

(ب) منطقتا السار والروهر .

وبالرغم من أن آراء الأقطاب الثلاثة لم تتخذ شكلا محددا بالنسبة لتقسيم ألمانيا وبالنسبة لوضع بولندا ، فقد اتفقوا بصفة مؤقتة على شكل التقسيم وتركوا الأمر لتشرشل لكى يفاوض حكومة بولندا فى المنفى وبهذا الوضع خرج الزعماء الثلاثة بفكرتين أساسيتين هما :

١ ــ اضعاف ألمانيا عن طريق تقسيمها .

٢ ــ خلق روح تفاهم بين بولندا وروسيا التى وافقت على منحها أراض ألمانية .

تشرشل يتفاوض مع حكومة بولندا فى المنفى :

وبعد عودة تشرشل من مؤتمر طهران الى لندن أرسل

برقية من قرطبة لوزير خارجيته يطلب منه الاستعداد لفتح مناقشة مسألة الحدود مع حكومة بولندا في المنفى، على ألا تتعدى الحدود الألمانية غربا خط الأودر. وكانت بولندا ترقب مؤتمر طهران باهتمام كبير بين الأمل واليأس الى أن صدر البيان الرسمي. وكانت مطالب ستالين في ذلك الوقت تتركز حول انشاء خط كيرزون في شرق بولندا؛ وكان على استعداد أيضا لأن يسمح لبولندا بجزء من الأرض الألمانية يمتد حتى خط الأودر. وكانت الافكار تراود تشرشل في أنه اذا استطاع أن يوفق بين آراء ستالين وآراء حكومة بولندا في المنفى فانه سوف يستطيع أن يخلق دولة مستقلة من بولندا ترضى عنها روسيا ولاتتدخل في شئونها. وأبدى « ميكالاجزيك » رئيس وزراء بولندا في المنفى استعداده لقبول أية تسوية للحدود يمكن أن يصل اليها الرئيسان روزفلت وتشرشل.

وعند عودة تشرشل الى لندن اجتمع برئيس حكومة بولندا في المنفى ووزير خارجيته رومير حيث قدم اليهما برنامجا من خمس نقاط أهمها الاعتراف بخط كيرزون شرقا وامتداد أراضى بولندا غربا حتى الأودر؛ ولكن حكومة المنفى لم تستطع أن تبدى رأيها فأرسلت تطلب رأى « برمان وارسو السرى »، كما أرسلت مذكرة الى روزفلت تطلب معاونته في هذا الوضع؛ ولكن الرئيس الأمريكى تخلص من ذلك بأن ذكر أنه لايمكن بحث مسألة تخطيط وتغيير الحدود لأن هناك مايقرب

من ٣٠ مسألة خاصة بتغيير الحدود بين بولندا وألمانيا بطريقة يرضى بها الاتحاد السوفيتى. وفي نفس الوقت قدمت حكومة المنفى عدة أسئلة خاصة بهذا الوضع الى تشرشل منها: هل تستطيع الحكومة البريطانية ضمان عودة حكومة المنفى الى بولندا. ؟ وهل تضمن سيادة بولندا بعد تعديل الحدود ؟ وهل الحدود التي سوف تقام بين ألمانيا وبولندا ستكون حدودا نهائية وثابتة ؟ وهل سوف يثبت وضع الحدود الشرقية والغربية لبولندا في وثيقة واحدة.

وفي أغسطس ١٩٤٤ سافر « ميكولاجزيك » رئيس حكومة المنفى الى موسكو حيث أجرى مشاورات عديدة مع الحكومة السوفيتية، وفي نهاية أغسطس قدم « المشروع الجديد » لحكومات بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، الذى يقضى بالموافقة على رغبات السوفييت بانشاء حكومة بولندية جديدة تضم عددا من الشيوعيين ووافقت على نقل جميع الألمان الموجودين بالمناطق التى سوف تدخل في حدودها.

وفي أكتوبر انتقل تشرشل ووزير خارجيته الى موسكو لبحث المسائل السياسية والعسكرية، وفي ١٣ أكتوبر اجتمع ستالين ومولوتوف وتشرشل وايدن ورئيس حكومة المنفى ووزير خارجيته بحضور افريل هاريمان سفير الولايات المتحدة حيث أبدى تشرشل اعتراضه المؤقت على « المشروع الجديد »

لأنه كما ذكر لم يشتمل على نقطتين هامتين :

١ ـ أهمل هيئة التحرير بوبلين وهى الهيئة التى تطالب بحقوق شعب بولندا ، وتقوم بالحركة التحريرية داخل بولندا .

٢ ـ تجاهل مسألة خط كيرزون فى الشرق .

ثم أبدى موافقته على بقية المشروع . ولم تتم أية موافقة على خط معين ، وعند عودة رئيس « الحكومة فى المنفى » الى لندن فى نهاية أكتوبر قدم مذكرة الى الحكومة البريطانية يسأل فيها عما اذا كانت بريطانيا موافقة على امتداد خطوط حدود بولندا الغربية حتى الأودر بما فيه ستتين وذلك بعد فترة الحرب وأجابت وزارة الخارجية البريطانية بأنها توافق على امتداد حدود بولندا من الغرب الى الأودر بما فيه ستتين .

وفى ٢٥ نوفمبر عام ١٩٤٤ استقال «ميكولاجزيك» وحل محله « أركيزوسكى » المشهور بعدائه لروسيا . وكان أحد زعماء حركة التحرر السرية فى وارسو . وعاد الى مطالب سيكورسكى الرئيس السابق : فأعلن أنه يهدف الى ضم بروسيا الشرقية وسيليسيا العليا وجزء من بوميرانيا . ولا يهدف الى ضم عشرة ملايين من الألمان الذين يقطنون منطقتى برسلو وستتين .
وفى ١٥ ديسمبر عام ١٩٤٤ أعلن تشرشل أمام مجلس العموم فشله فى الوصول الى اتفاق مع حكومة بولندا فى المنفى .

مؤتمر يالتا وبداية تخطيط الحدود بين ألمانيا وبولندا :

ثم اجتمع الزعماء الثلاثة ستالين وروزفلت وتشرشل فى

قصر ليفاديا الذى كان مقرا صيفيا للقيصر بالقرب من يالتا فى ٤ فبراير عام ١٩٤٥ . وكانت الجيوش السوفيتية قد استطاعت حتى هذه الفترة السيطرة على كل أجزاء أوربا الشرقية وعبور شمال برسلو والأودر .

وقد تحدث روزفلت فقال انه يوافق على تعديل حدود بولندا غربا حتى الاودر لانه يرى ضرورة تعويضها ولكنه طالب بعدم منحها أكثر من قدرتها لان « اطعام الوزة البولندية كثيرا من الغذاء الألمانى يسبب لها سوء هضم » .

ثم تقدم مولوتوف بمقترحات خاصة برسم حدود بولندا ، ورد عليه روزفلت فى ٨ فبراير بما يلى :

١ ـ بالنسبة لمسألة الحدود ، ليس هناك اعتراض بالنسبة للبند الأول من اقتراح روسيا الذى يقول ان حدود بولندا من الشرق يجب أن يكون خط كيرزون مع بعض التعديلات فى صالح بولندا فى حدود . من خمسة الى ثمانية كيلومترات .

٢ ـ بالنسبة للبند الثانى ، وافق على ماجاء به من تعويض بولندا على حساب ألمانيا ومنحها الجزء الشرقى من بروسيا جنوب خط « كوينجزبرج » وسيليسيا العليا حتى خط الأودر . وهناك تبرير ضعيف بالنسبة لتوسيع الحدود لنهر نيسة الغربى .

واقترح روزفلت دعوة رئيس حكومة المنفى ووزير خارجيته ورؤساء الحكومة السابقة فى المنفى الى موسكو

لتكوين « مجلس رئاسى » يكون فيما بعد « نواة حكومة بولندا » ذات طابع ووحدة قومية ، ويقوم بعد ذلك باجراء انتخابات حرة .

واتفق بعد ذلك على مايأتى :

١ ــ يكون خط كيرزون مع اجراء بعض التعديلات الطفيفة خط الحدود الشرقية لبولندا .

٢ ــ تضم بولندا من الناحية الغربية دانزنج ، مناطق بروسيا الشرقية غرب وجنوب كوينجزبيرج ، منطقة أوبيلين فى سيلسيا والمناطق التى ترغبها بولندا شرق الأودر .

٣ ــ ينقل جميع الألمان الموجودون بهذه المناطق الى ألمانيا .

٤ ــ تقام حكومة مؤقتة تضم زعماء الحزب الديموقراطى .

٥ ــ لايقبل امتداد الحدود الى نيسة الغربية .

ولكن الزعماء الثلاثة لم يتمكنوا من رسم تخطيط نهائى لوضع الحدود بين بولندا وألمانيا بعد الحرب وصدر بعد ذلك البيان الرسمى للمؤتمر يؤكد (امتداد حدود بولندا الى خط كيرزون وأن يمتد غربا وشمالا للحد المعقول) .

مؤتمر بوتسدام وتسلم الجزء الشرقى من ألمانيا حتى الأودر ــ نيسة الى بولندا :

اجتمع الزعماء المتحالفون الثلاثة فى منتصف يولية عام ١٩٤٥ فى بوتسدام وفى ١٨ يولية سأل تشرشل كما سبق «ماهى ألمانيا ؟ » وأجاب بأن ألمانيا الرايخ التى كانت قائمة قبل الحرب.

بينما تحدث ستالين عن «ماذا بقى من ألمانيا ؟» وطلب أن يبتدىء البحث بانهاء حدود بولندا ثم قبل الزعماء بعد ذلك اقتراح ترومان (الذى حل محل روزفلت بعد وفاته) الخاص بجعل حدود ألمانيا عام ١٩٣٦ أساسا للبحث . وبعد ذلك طالب كل من ترومان وتشرشل تفسيرا رسميا من ستالين عن سبب العمل الفردى الذى قامت به روسيا بتسليم الأراضى الواقعة شرق الأودر ونيسة الى الادارة البولندية .

وقالا ان هذا العمل يعتبر انتهاكا لما تم عليه الاتفاق فى مؤتمر يالتا ولكن ستالين فسر ذلك بأن الألمان كانوا يهربون من هذه المناطق وكانت هذه المناطق تحتاج الى سلطة ادارية فسلمت الى سلطات بولندا .

وطالب ستالين أن تمثل حكومة بولندا أمام المؤتمر لسماع وجهة نظرها وذكر أنه يجب اتباع أحد الطريقين .

اما أن يقبل مؤتمر بوتسدام جعل خط أودر ــ نيسة الحد الغربى لبولندا . أو أن يدعى مندوبو حكومة بولندا للمثول أمام مؤتمر بوتسدام .

وقد تحدث تشرشل فى خطاب طويل قائلا ان مسألة الحدود يجب أن تسوى فى مؤتمر للسلام بعد انتهاء الحرب ، اذ أن امتداد حدود بولندا الى خط أودر ــ نيسة يكون سيئا لبولندا نفسها ، وسوف يؤدى ذلك الى انهيار اقتصاديات ألمانيا،

وذكر تشرشل أن بولندا تستطيع أن تمد حدودها الى أودر ولكن ليس الى نيسة .

وفى ٢٤ يولية وصل وفد من حكومة بولندا يتكون من بيروت رئيس الوزراء . ـ وميكولاجيك نائب الرئيس . ووزيموكى وزير الخارجية وتحدثوا أمام مؤتمر وزراء الخارجية المتفرع من مؤتمر بوستدام وطالب الوفد البولندى بمد حدود بولندا الى خط الأودر نيسة لان الحدود البولندية الغربية حتى أودر نيسة تمثل بالنسبة لبولندا وحدة اقتصادية متكاملة .

وفى نهاية مدة المؤتمر وافق المجتمعون على وجهة نظر بولندا بكاملها وتنيجة لذلك تدفق سيل المهاجرين من الألمان من الشرق الى مناطق الاحتلال الغربية حتى لم يبق فى المناطق التى احتلتها بولندا سوى مايقرب من ٣ مليون ألمانى كما جاء فى احصائية حكومة بولندا فى المؤتمر .

وصدرت بعد ذلك اتفاقية بوتسدام التى اعترفت بحق بولندا فى ادارة شرقى ألمانيا حتى خط أودر نيسة وأصبحت الحدود البولندية المؤقتة تبتدىء من « ستتين » على بحر البلطيق وتمتد على طول الأودر وفروعه حتى نيسة الغربية وهى منطقة تشمل مايقرب من ربع مساحة ألمانيا المنزوعة .

وقد اشتملت الاتفاقية على قرارين خاصين بوضع الأراضى الألمانية شرقى الأودر نيسة الغربى ودانزنج ، وهما :

١ ـ أن تبقى هذه الأراضى فى الوقت الحالى تحت الادارة البولندية التى تسيطر عليها .

٢ ـ أن يحدد المصير النهائى لهذه الأراضى حين توقيع معاهدة سلام مع ألمانيا .

وكانت مسألة ضم بروسيا الشرقية قدووفق عليها فىمارس ١٩٤٣ ، وبالرغم من أن دانزنج لم تدخل كثيرا فى موضوعات الجدال ، الا أن تحديد هذه المنطقةوضع تلقائيا ضمن خطالحدود الذى رسم لبولندا ؛ أما بالنسبة لمنطقة سيليسيا العليا فقد قصد منها تحطيم القوة الصناعية لهذه المنطقة . وأما مسألة خط الأودر نيسة فقد نشأت نتيجة للمنازعات التى وقعت بين روسيا وبولندا على الحدود الشرقية لبولندا .

وقد كان هدف حكومات الغرب من اضافة هذهالتوسعات الى الأراضى البولندية هو مساعدة بولندا على ايجاد حكومة شعبية ومساعدتها على الوقوف أمام أطماع الاتحاد السوفييتى ، ولكن بعد أن تغير الوضع وأصبحت بولندا شيوعية زاد الأمر تعقيدا .

والسؤال الذى يدور بالاذهان الآن هو ماذا يكون موقف الغرب من مسألة هذه الحدود اذ أنه قد ذكر فى قرارات بوتسدام أن بولندا سوف تتولى الاشراف الادارى علىهذه المناطق الى أن يتم توقيع معاهدة سلام مع ألمانيا ويبحث الأمر .

ومما لاجدال فيه أنه فى حالة توحيد شطرى ألمانيا فان ألمانيا

الموحدةسوف تسعى الى استعادةأراضيهاالتى كانت ضمن سيادتها حتى عام ١٩٣٩ رغم تطور الظروف والأوضاع .

ويجدر أن نشير هنا الى التصريح الذى أدلى به فون برنتانو وزير خارجية ألمانيا الاتحادية أمام البندستاج الألمانى فى ٥ نوفمبر عام ١٩٥٩ .. والذى قال فيه عن هذه المشكلة :

« ان الاجراءات الفردية التى اتخذت فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية تعتبر اجراءات باطلة وأن الشعب الألمانى لايعترف الا بالاوضاع التى كانت قائمة بالنسبة للحدود فى عام ١٩٣٧ .. وسوف لايسلك الشعب الألمانى طريق القوة للمطالبة باستعادة أراضيه شرقى خط الأودر ـ نيسة ، ولكنه يترك ذلك للحكومة الألمانية الموحدة التى سوف تقوم بتوقيع معاهدة الصلح وبحث الأوضاع النهائية لألمانيا الموحدة » .

مبررات اعادة هذه المنطقة الى ألمانيا :

لكى يمكن تكوين فكرة دقيقة عن وضع المنطقة التى تقع شرقى الأودر ـ نيسة يجب أن يتم عرض هذا الموضوع بصورة عامة ، والمبررات التى تستند اليها ألمانيا تمثل الأراضى الواقعة شرقى الأودر ـ نيسة والتى ضمتها بولندا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مايقرب من ٢٥٪ من مجموع الأراضى الألمانية ، وتبلغ مساحة هذه المنطقة ٤٤ر١١٦ ميلا مربعا منها ٢٧ر٧٦٥ ميلا مربعا أراضى زراعيةوقابلة للزراعةوتمثل ٦١ر٥٪ من مجموع أراضى هذهالمنطقة . وقد بلغ عددسكان هذهالمنطقة

فى عام ١٩٣٩ حسب الاحصاء الرسمى ٩ر٦٢٥ر٨١٨ نسمة ثم ارتفع هذا الرقم الى ١٠ر٣ مليون تقريبا فى عام ١٩٤٤ وبعد أن تم توقيع اتفاقية بوستدام والحاق الأراضى الواقعة شرقى الأودر ـ نيسة بالأراضى البولندية الى أن يتم اقرار الوضع النهائى لألمانيا عن طريق معاهدة صلح ، قامت بولندا بعمليات واسعة النطاق لابعاد وطرد أهالى هذه المنطقة الألمان وكانوا يمثلون ٩٨ر٢٪ من مجموع السكان حتى بلغ تعداد من تم طردهم مايقرب من ١٠ر٢ مليون نسمة ، واعتبر هذا الطرد أكبر حادث يقع فى تاريخ البشر لأى شعب وكانت هذه المنطقة تضم ١٤٪ من مجموع تعداد سكان ألمانيا . وقد وصل من هذا العدد الضخم مايزيد قليلا عن ٧ مليون نسمة الى ألمانيا الغربية وبرلين الغربية ، ولذلك أوجد بعض المشاكل أمام حكومة ألمانيا الاتحادية بالنسبة لتوفير العمل والاقامة .

ويبرر البولنديون هذا التصرف بأن هذه الأراضى كانت ملكا لبولندا من زمن مضى ، ثم سلبها الألمان وضموها الى أراضيهم ، وحقيقة الأمر أن وضع امارات ألمانيا قد تحدد فى القرن التاسع عندما أصدر شرلمانقراره بتخصيص هذه الأراضى للأمراء الفرنج ـ الجرمانيين ـ كما بينا ذلك فى المقدمة التاريخية ـ كما أن الحدود البولندية الألمانية فى سيلسيا لم تتغير أبدا منذ معاهدة ترينتشين عام ١٣٣٥ ، وكذلك لم تتغير الحدود الشرقية لبروسيا الشرقية منذ معاهدة ميلونوس عام

١٤٢٢ ، ومعنى هـــذا أن الحـدود كانت مستقرة وثابتـة قبل أن يقوم كريستوفر كولمبوس باكتشاف أمريكا بفترة ١٥٧ عاما ، و ٧٠ عاما على التوالى بالنسبة للمعاهدتين ، وكانت فرنسا فى ذلك الوقت خاضعة للتاج البريطانى ، كما كانت موسكو عاصمة لمنطقة واحدة فقط . وهذا يعنى أن المطالب القومية التى كانت تطالب بها بولندا لاتقوم على أساس سليم . وأن هذه المبررات التى اتخذتها بولندا ذريعة تعتبر مبررات خارجة عن الحد المقبول والمعقول لأن هذا يعنى أنه يجب على فرنسا أن تعود الى تبعية بريطانيا وأن الاتحاد السوفيتى يجب أن ينكمش الى دولة روسيا الصغيرة كما أنه يجب أن تعود دول أوربا الشرقية التى كانت خاضعة لتركيا وهناك أوضاع كثيرة مشابهة . وخلاصة القول أن وضع حدود امارات ألمانيا كانت مستقرة وثابتة قبل أن تستقر الأوضاع فى جميع دول أوربا بأكملها .

وبجانب هذه المبررات التاريخية توجد هناك كثير من المبررات القانونية التى تؤيد اعادة هذه الأراضى الألمانية الى ألمانيا ، منها :

١ ــ تذكر معاهدة بوتسدام الموقعة فى ٢ أغسطس عام ١٩٤٥ بالنسبة لحدود بولندا الغربية : « يؤكد رؤساء الحكومات الثلاثة (الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتى) رأيهم بأن التحديدات النهائية للحدود الغربية

لبولندا يجب أن تنتظر اقرار معاهدة الصلح .

٢ ــ بيان وزارة الخارجية الامريكية فى ٨ يونية عام ١٩٥٠ بشأن اتفاق الحدود الموقع بين وارسو والمنطقةالسوفيتية فى ٦ يونية عام ١٩٥٠ « لم تعترف حكومة الولايات المتحدة نهائيا بأن حدود الأودر ــ نيسة هى حدود شرقية نهائية لألمانيا ولاتعترف بالتحركات التى تقوم بها حكومة بولندا وادارة ألمانيا الشرقية حاليا » . كما أعلنت حكومتا بريطانيا وفرنسا أنهما تعتبران أن خط الأودر ــ نيسة كان حلا مؤقتا فقط تمشيا مع اتفاقية بوتسدام التى أكدت أن الوضع النهائى للحدود سوف ينظم فى معاهدة صلح مع ألمانيا .

٣ ــ أرسلت حكومات الدول الغربية مذكرات فى ٢٥ مارس و ١٣ مايو سنة ١٩٥٣ الى الاتحاد السوفيتى بشأن معاهدة سلام مع ألمانيا ، أكدت فيها أن قرارات بوتسدام لم تضع خطوطا نهائية لحدود ألمانيا ، وأن اقرار التخطيط النهائى للحدود يجب أن ينتظر اتمام توقيع معاهدة الصلح .

وترى حكومة ألمانيا الاتحادية أن الوضع النهائى لهذه المنطقة النهائية التى تحتلها بولندا لن يتبلور الا بعد اتخاذ خطوتين هامتين هما :

١ ــ ازالة الستار الحديدى الذى يفصل أجزاء ألمانيا عن بعضها .

٢ ــ اتمام اعادة توحيد ألمانيا وتوقيع معاهدة صلح مع

الاحتفاظ بكل أراضى ألمانيا التى كانت قائمة حتى نهاية عام ١٩٣٧ حسبما جاء فى اتفاقية بوستدام .

وبذلك تتم تسوية مشاكل ألمانيا الثلاث الخاصة باعادة التوحيد ومسألة برلين والحدود الشرقية التى تقع خلف الأودر نيسة شرقا .

حوض السار

أول منطقة تعود لألمانيا

الأهمية الاستراتيجية والصناعية لمنطقة السار :

كانت منطقة السار محل نزاع دائم بين فرنسا وألمانيا منذ زمن بعيد ، وتقع هذه المنطقة فى شمال شرقى فرنسا ، وجنوب غربى ألمانيا ، وجنوب شرقى دوقية لوكسمبرج وقد كانت السار تمثل احد قطاعات ألمانيا منذ القرن التاسع بالرغم من أنها اغتصبت وضمت الى فرنسا لفترة بسيطة من الزمن فى عهدى لويس الرابع عشر ونابليون بونابرت . وتعتبر منطقة السار فى واقع الأمر منطقة ألمانية تماما وذلك لأن غالبية سكانها من الألمان واللغة التى يتحدثونها الألمانية والحضارة التى تسودها حضارة ألمانية بحتة .

وتبلغ مساحة منطقة السار ٩٩١ ميلا مربعا أى أكثر من ١/ ١٠٠ من مساحة جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وهى تعتبر منطقة صناعية من الطراز الأول تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية ، وهى مزدحمة بالسكان ازدحاما كبيرا تصل فيه الكثافة الى ١٠١٢ نسمة فى الميل المربع . ويمثل السار أهمية

كبرى من الناحية العسكرية لفرنسا ، اذ أنها تشرف وتسيطر على الممرات بين فرنسا وألمانيا ، وعلى بوابة اللورين ، وهى منطقة سببت لفرنسا كثيرا من المتاعب فى الحربين العالميتين السابقتين وبجانب هذه الأهمية الاستراتيجية توجد هناك أهمية اقتصادية كبرى بسبب وجود رواسب الحديد الضخمة ومناجم الفحم ، ولكونها الصلة أو منطقة العبور بين ألمانيا وفرنسا : فهناك الخط الحديدى الدولى الذى يعبر السار . ويستخدم فحم السار فى اذابة الحديد الفرنسى الخام بمقاطعة اللورين ، كما أن مقاطعة اللورين تقوم بتغطية النقص الذى يسود السار فى المواد الغذائية .

وبالنسبة للاهمية الصناعية التى تحتلها منطقة السار فان هناك مايقرب من خمس عدد عمالها يعملون فى المناجم ، ويليهم فى الأهمية عمال مصانع الحديد والصلب . وتنتج المنطقة سنويا ١٦٫٥ مليون طن من الفحم ، وثلاثة ملايين طن من الحديد ، وثلاثة ملايين ونصف طن من الصلب ، وقد حدثت تغيرات كبيرة فى العلاقات الاقتصادية لمنطقة السار منذ عام ١٩٤٧ ، اذ بلغ ماتصدره الى فرنسا مايقرب من ثلثى صادراتها وكذلك تصل الواردات من فرنسا الى السار الى ثلاثة أرباع واردات المنطقة بينما تبلغ سدسا من الجمهورية الاتحادية الألمانية ، وبسبب هذا الوضع كانت أنظمة الاجور والضمان الاجتماعى تسير وفق النظم الفرنسية فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية أى بعد

احتلال فرنسا لها ، ولذلك كان هم أبناء السار يتركز فى معرفة مدى أثر التغيير السياسى من النظم الفرنسية الى الألمانية على دخلهم الحقيقى وذلك بعد اعادة ضم المنطقة الى ألمانيا .

وضع السار قبل الحرب العالمية الثانية :

كانت منطقة السار — كما ذكر سابقا — تمثل احدى مقاطعات ألمانيا منذ القرن التاسع . واستمرت على هذا الوضع الى أن قامت الحرب العالمية الأولى وانتهت بهزيمة ألمانيا ، وعقد مؤتمر فرساى فى عام ١٩١٩ لبحث مسألة التعويضات وتنظيم الحدود الأوربية على ضوء التطورات التى جاءت نتيجة هزيمة ألمانيا ، وقامت فرنسا فى هذا المؤتمر بمحاولة ضم هذه المنطقة واستندت فى طلبها الى مبدأين هما :

١ — أنه يجب ضم السار الى فرنسا على أساس مبدأ التعويض عن الأضرار التى لحقتها من الحرب .

٢ — أنه يجب أن يتم هذا الضم حتى يمكن اضعاف الروح القومية العسكرية فى ألمانيا . ولكن المؤتمر انتهى عند قرار الصلح فى عام ١٩٢٠ الى اقتطاع ٧٣٠ ميلا مربعا داخل حوض السار من ألمانيا ووضعها تحت ادارة عصبة الأمم لفترة خمسة عشر عاما . ولما كان الضرر الذى لحق مناجم الفحم فى الشمال الشرقى من فرنسا قد أصاب الصناعة فيها بضرر ، الأمر الذى كان سيؤدى الى عدم تعادلها صناعيا مع ألمانيا ، فقد ذكر فى معاهدة الصلح أن يمتلك الفرنسيون مناجم الفحم

فى السار لفترة الخمسة عشر عاما وهى الفترة التى تخضع فيها المنطقة لادارة عصبة الأمم . وقد مكن هذا الأمر فرنسا من أن تحكم فى توجيه اقتصاديات المنطقة الى الناحية الفرنسية وأصبحت هذه المنطقة بحكم وضعها الادارى منطقة دولية مرتبطة اقتصاديا بفرنسا .

وبعد انتهاء فترة الخمسة عشر عاما أى فى عام ١٩٣٥ أجرى استفتاء عام فى منطقة السار كانت نتيجته أن طالب أكثر من ٩٠٪ من الناخبين بعودة المنطقة الى ألمانيا . وقد تم اعادتها فعلا بعد ذلك حيث ربط اقتصادها باقتصاد ألمانيا واستغلت مناجمها لاعادة تقوية وتصنيع ألمانيا . وساعدت كثيرا فى اعادة تسليح ألمانيا فى عهد هتلر .

وضع السار بعد الحرب العالمية الثانية :

وقد اختلف وضع السار بعد الحرب العالمية الثانية عما كان عليه بعد الحرب العالمية الأولى ، اذ لم توقع حتى هذا اليوم معاهدة الصلح مع ألمانيا يتم بمقتضاها تنظيم واعادة تخطيط الحدود بعد الحرب . ولكن القرارات التى اتخذت فى مؤتمر بوتسدام أصبحت هى الاداة التى تم على أساسها توزيع مناطق احتلال مؤقتة الى أن يتم تنظيم الأوضاع والحدود النهائية . وكانت أمريكا قد قامت باحتلال منطقة السار عند هزيمة ألمانيا ولكنها تنازلت عنها لفرنسا فى يونية ١٩٤٥ ، فقامت فرنسا باطلاق يدها ببعض التوسيعات والتعديلات فى حدود السار

حتى اختلف وضعها عما كان عليه فى عام ١٩٢٠ ، وأصبحت مساحة أرض المنطقة بعد ذلك ٩٩١ ميلا مربعا تضم عددا من السكان يبلغون ٩٤٣٫٠٠٠ نسمة يتحدثون اللغة الألمانية . وقامت فرنسا بعد وضع يدها عليها تماما بفصلها عن ألمانيا ، وبذلك أمكنها التصرف فيها تماما دون اعتراض . وقد حاولت فرنسا مرات عديدة اضعاف الروابط بين هذه المنطقة وألمانيا ، فقامت بمحاولات عدة لتحريم قيام الأحزاب السياسية الممالئة لألمانيا ، كما بذلت جهودا كبيرة لتحسين الحالة الاجتماعية فى السار وتشغيل المصانع مع عزلها تماما عن ألمانيا ، واستمرت هذه السيطرة الفرنسية تزداد حدة من عام ١٩٤٥ حتى يناير ١٩٥١ .

وكانت الاجراءات التى اتخذتها سلطات الاحتلال الفرنسية تشمل اقامة حواجز جمركية لاعاقة حركة مرور البضائع بين الجزء الأكبر من ألمانيا الغربية ومنطقة السار ، كما كانت هناك أيضا عملتان مختلفان هما المارك الألمانى والفرنك الفرنسى . وفى نهاية عام ١٩٤٧ تم انتخاب برلمان محلى يضم عناصر موالية تماما لفرنسا والاتحاد الاقتصادى معها .

وفى نهاية عام ١٩٥٠ تم انسحاب قوات الاحتلال الفرنسية من السار ، وأصبحت السار فى يناير ١٩٥١ مستقلة ذاتيا من الوجهة الرسمية ، وأطلقت يد أهالى السار فى ادارة شئونهم المحلية ، ولكن المنطقة تبعت فرنسا اقتصاديا ، كما كان على

الحكومة الفرنسية أن تدير شئون الدفاع فيها وسياستها الخارجية .

وتمثل السار أهمية صناعية كبرى بالنسبة لفرنسا ، اذ بلغ انتاجها من الفحم ٣٢٪ من مجموع ماتنتجه فرنسا نفسها ؛ وبلغ ماتنتجه المنطقة من الصلب أيضا ٢٥٪ من مجموع ماتنتجه فرنسا ، واستطاعت فرنسا أن تنتج من الصلب مع منطقة السار فى عام ١٩٥٥ مايعادل ٧٣٪ من مجموع انتاج ألمانيا الغربية فى هذا العام ، فاذا أعيد ضم السار الى ألمانيا انخفض هذا المعدل بالنسبة لفرنسا الى ٥١٪ من مجموع انتاج ألمانيا الاتحادية .

اعادة ضم السار الى ألمانيا :

على أنه أجريت عدة مشاورات بين حكومتى ألمانيا الغربية وفرنسا فى عام ١٩٥٥ حول مستقبل وضع منطقة السار ؛ وقد تمت الموافقة على اجراء استفتاء عام بين السكان فى أكتوبر من نفس العام ليقرروا ما اذا كانوا يقبلون أو يرفضون ايجاد نظام دولى لحكم السار تحت اشراف اتحاد دول أوربا الغربية حتى يأتى اليوم الذى يتم فيه توقيع معاهدة صلح مع ألمانيا . وقد رفض السكان هذا الاقتراح ؛ وكان سبب الرفض يرجع الى عدة أسباب أهمها :

١ ـ أن اتحاد دول أوربا الغربية لم يكن قد حاز ثقة الناس بعد ؛ نظرا لحداثة تكوينه .

٢ ـ أن سكان السار يشعرون بالتصاقهم وارتباطهم

بدرجة كبيرة مع ألمانيا وعلى الأخص من الناحيتين الثقافية والاجتماعية .

٢ ـ ازدياد قوة ألمانيا الاقتصادية التوسعية :

وكان قد سمح للأحزاب ذات الميول السياسية الألمانية بممارسة نشاطها قبل اجراء هذا الاستفتاء ، واستطاعت أن تكتسح العناصر الموالية لفرنسا وتسيطر على البرلمان المحلى .

وفى يونية ١٩٥٦ تم توقيع اتفاقية بين حكومتى ألمانيا الاتحادية وفرنسا يتم بمقتضاها اعادة ضم منطقة السار من الناحية السياسية الى ألمانيا فى يناير ١٩٥٧ ؛ على أن يتم ضمها وادماجها اقتصاديا فى ألمانيا الاتحادية خلال فترة ثلاث سنوات تنتهى فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٩ ، وهى فترة كفيلة بانهاء تبعيتها لفرنسا اقتصاديا وقد ضمنت ألمانيا تنفيذ مايلى :

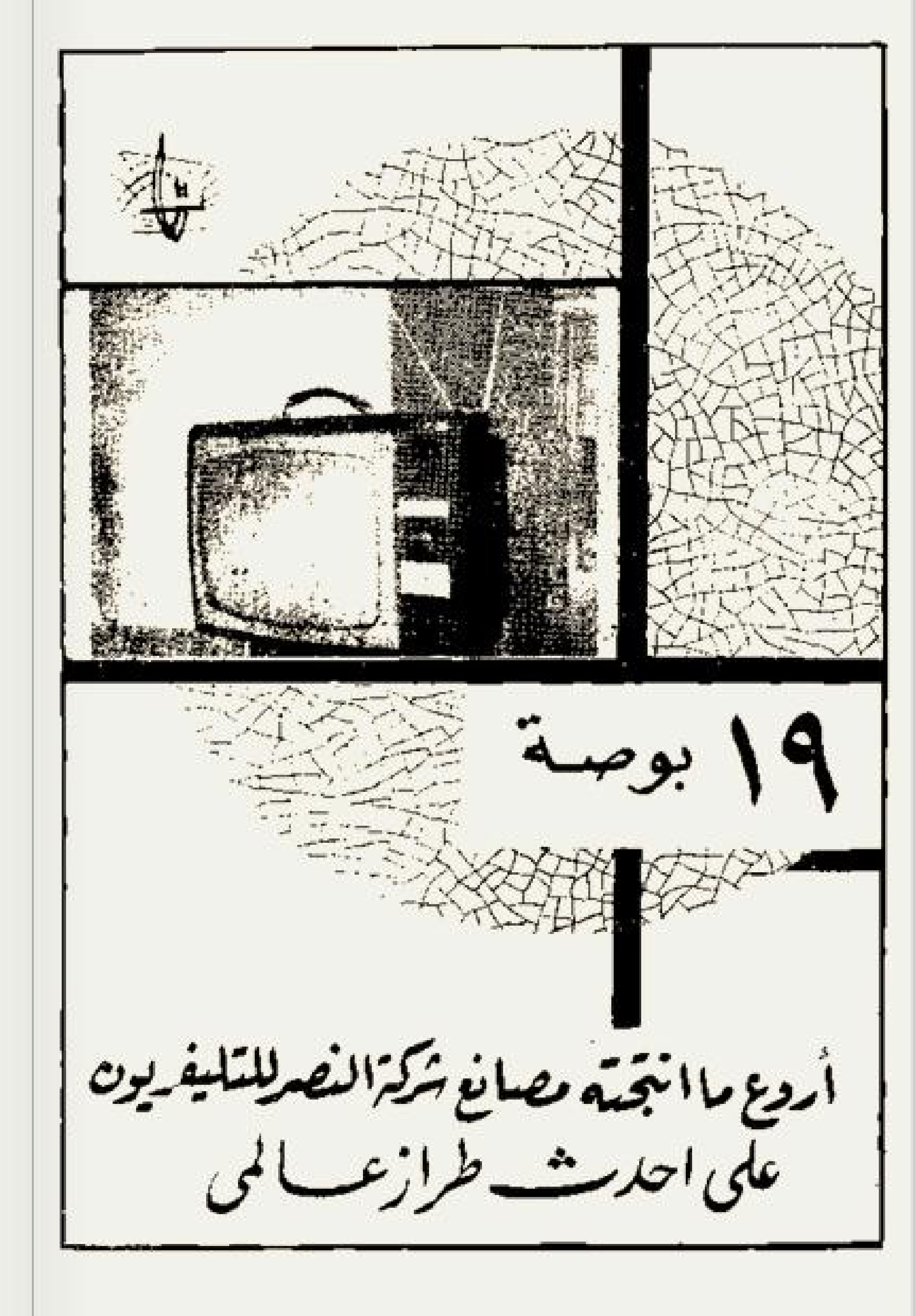
١ ـ استمرار تمويل فرنسا من فحم السار لفترة عشرين عاما .

٢ ـ بقاء حرية التجارة بين فرنسا والسار دون رسوم جمركية .

٣ ـ عدم زيادة الصادر والوارد بين المنطقتين عن الحد الذى كان قائما فى عام ١٩٥٥ ؛ وفى حالة الزيادة توقع رسوم جمركية على هذه الزيادة فقط .

٤ ـ تقوم حكومة ألمانيا بمساعدة فرنسا على مد قنوات مائية من نهر الموزيل داخل منطقة اللورين .

وبذلك انتهت مشكلة السار بالنسبة لألمانيا ، اذ تم تنفيذ هذه الاتفاقية بالفعل فقد انتهت فترة الانتقال الاقتصادية فى ٣ ديسمبر عام ١٩٥٩ ، وأصبحت منطقة السار منطقة ألمانية مائة فى المائة ، ونظرا لأن مشكلة الأجور فى منطقة السار تعتبر من أعمق المشاكل ، اذ أن مستوى الأجور الحالية فى جمهورية ألمانيا الاتحادية أعلى من النظام الفرنسى ، فقد قامت الحكومة الألمانية بتخصيص خبراء لدراسة هذه المشكلة ومعالجتها حتى يمكن دمج السار فى المجتمع الألمانى اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا .



الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبيد ـ روض الفرج

تليفون ٤٥٣٤٦ ـ ٤٥٤٠٥ ـ ٣١٦٢٤

مراجعة ا.ش